الأمم المتحدة

S/2005/625

Distr.: General
4 October 2005
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، ووفقا للفقرة ٣ (ط) من قرار مجلس الأمن ١٥٨٧ (٢٠٠٥)، أتشرف بأن أحيل رفق هذه الرسالة تقرير فريق الرصد المعني بالصومال (انظر الضميمة).

وفي هذا الصدد، ترجو اللجنة ممتنة توجيه عناية أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة وضميمتها وإصدارهما كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لاورو ل. **باخا**، الإبن
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)
بشأن الصومال

051005 051005 05-47738 (A)
0547738

ضميمة

رسالة مؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥ موجهة من أعضاء فريق الرصد المعني بالصومال إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)

نتشرف بأن نحيل طيه تقرير فريق الرصد المعني بالصومال، المقدم وفقا للفقرة ٣ (ط) من قرار مجلس الأمن ١٥٨٧ (٢٠٠٥).

(توقيع) برونو **شيمسكي**
منسق فريق الرصد المعني بالصومال

(توقيع) ملفين إ. **هولت**، الإبن

(توقيع) هارجيت س. **كيلي**

(توقيع) جويل **ساليك**

تقرير فريق الرصد المعني بالصومال المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٨٧ (٢٠٠٥)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
موجز		٥
أولا - مقدمة	١-٧	٧
ألف - الولاية	١-٥	٧
باء - المنهجية	٦-٧	٨
ثانيا - انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة المعروف أنها ارتكبت في أثناء فترة الولاية	٨-٤٢	٩
ألف - سوق بكارا للأسلحة وشبكات الاتجار بالسلاح والمعارضة	٩-١٩	٩
باء - الدعم المباشر المقدم من الدول للمعارضة والحكومة الاتحادية الانتقالية	٢٠-٤٢	١٥
ثالثا - تحليل اتجاهات انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة وأنماطها	٤٣-٥٨	٢١
ألف - نمط من الدعم المقدم من الدول	٤٣-٤٥	٢١
باء - حالة الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة: التعزيز العسكري	٤٦-٥٠	٢٢
جيم - التوسع الجغرافي عن طريق العمل العسكري	٥١-٥٥	٢٣
دال - المحافظة على الوضع الراهن والقتال للمحافظة على المصالح المكتسبة	٥٦-٥٨	٢٥
رابعا - الأنشطة المالية والبحرية الرامية إلى إدرار الدخل	٥٩-١٠٦	٢٦
ألف - الإدارات المحلية والإيرادات	٥٩-٦٢	٢٦
باء - الإدارة المحلية لمنطقة جوبا السفلى ومدينة كيسمايو	٦٣-٧١	٢٧
جيم - الإدارة المحلية لمنطقة شبيلي الوسطى ومدينة جوهر	٧٢-٧٧	٢٩
دال - الإدارة المحلية لمنطقة شبيلي السفلى	٧٨-٨٥	٣٠
هاء - الأنشطة والإيرادات البحرية - الفحم ومصائد الأسماك والقرصنة	٨٦-١٠٥	٣٢

خامسا – بناء القدرات ١٠٦-١٠٩ ٣٨

سادسا – التنسيق مع الدول المجاورة والمنظمات الأخرى ١١٠-١١٤ ٣٩

ألف – الدول المجاورة ١١٠-١١٣ ٣٩

باء – المنظمات الأخرى ١١٤-١١٥ ٤٣

سابعا – الاستنتاجات والتوصيات ١١٦-١٢٣ ٤٣

ألف – الاستنتاجات ١١٦-١١٨ ٤٣

باء – التوصيات: نهج يقوم على حظر الأسلحة المتكامل ١١٩-١٢٣ ٤٤

المرفقات

الأول – مشتريات ومبيعات الأسلحة في سوق باكارا للأسلحة التي جرى التحقيق فيها أثناء فترة ولاية الفريق ٤٦

الثاني – رد حكومة اليمن على فريق الرصد ٦١

الثالث – تفاصيل الرحلات الجوية من اليمن إلى بوساسو (الصومال) ٧٠

الرابع – عينات عن مصادر الإيرادات ٧١

الخامس – قائمة بالسفن التي هاجمها القراصنة قبالة الساحل الصومالي بالمحيط الهندي وخليج عدن ٧٢

السادس – رد حكومة إثيوبيا على فريق الرصد ٧٣

السابع – البلدان التي جرت زيارتها وممثلو الحكومات والمنظمات وكيانات القطاع الخاص الذين أجريت مقابلات معهم ٧٤

موجز

في أثناء فترة الولاية الحالية، طرأت زيادة مستمرة وملحوظة في انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة، حتى بالمقارنة بالانتهاكات التي وقعت في الفترة السابقة، والتي كانت أيضا مستمرة ومرتفعة العدد. وكان من بين المتورطين في ارتكاب هذه الانتهاكات أعضاء من الحكومة الاتحادية الانتقالية وأعضاء من المعارضة في مقديشو، على حد سواء، إلى جانب دول معينة في المنطقة، يزعم أن انخراطها بصورة أوضح في الشؤون الصومالية، من خلال تزويد الجانب الذي تختاره بالأسلحة، هو انعكاس لمصالحها الاستراتيجية والحيوية الخاصة.

وتشكل الزيادة الملحوظة في تدفق الأسلحة إلى الصومال أحد مظاهر التوترات السياسية التي تفاقمت بشكل بالغ بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة. وأدى هذا بالتالي إلى تزايد التسلح من الجانبين، الأمر الذي زاد بحدة من خطر اندلاع العنف على نطاق واسع في وسط وجنوب الصومال.

وما زال أعضاء المعارضة الذين ارتكبوا انتهاكات للحظر المفروض على توريد الأسلحة في أثناء فترة الولاية الحالية، ومنهم منشقون على الحكومة الاتحادية الانتقالية، هم نفس الأفراد الذين ذكر في التقريرين السابقين لفريق الرصد أنهم من أمراء الحرب الذين أظهروا من خلال أعمالهم وأنشطتهم أنهم لا يرغبون في رؤية الصومال وقد أرسيت فيها حكومة من شأنها أن تتعدى على مصالحهم السياسية والاقتصادية الشخصية المكتسبة أو أن تقضي عليها. فعدد من هؤلاء الأفراد أنفسهم لديه إدارات محلية مستقرة وراسخة تعكس مصالحه المكتسبة.

وقد تحسن فهم فريق الرصد لهيكل وتنظيم بعض من الإدارات المحلية المهمة، وبالتالي ازداد إدراكه لمصادر الإيرادات التي يجنيها المسؤولون عن هذه الإدارات. وعلى وجه التحديد، تعرف الفريق على بعض المصادر المحددة التي تدر الإيرادات في مجالي مصائد الأسماك البحرية، وتصدير الفحم بكميات تجارية ضخمة عن طريق سفن الشحن، وهو ما يوفر معظم الإيرادات التي تحصل عليها بعض الإدارات المحلية القوية؛ فالاعتماد على الشحن وصناعة صيد الأسماك أمر ضروري لكي تكتمل الحلقة المالية. ولدى الفريق اعتقاد راسخ بأن المسؤولين يستخدمون الإيرادات المتحصلة عن هذا الطريق في المساعدة على الإنفاق على الميليشيات التابعة لهم وشراء الأسلحة.

ومن ثم، يوصي الفريق في هذا التقرير بأن ينظر مجلس الأمن في تحسين وتعزيز الحظر القائم على توريد الأسلحة عن طريق اعتماد حظر متكامل على توريد الأسلحة بغرض إضعاف القدرة المالية للمسؤولين عن الإدارات المحلية على شراء الأسلحة في انتهاك لهذا الحظر.

وفي الفقرة ٣ (د) من القرار ١٥٨٧ (٢٠٠٥)، طلب مجلس الأمن إلى فريق الرصد مواصلة تحسين واستكمال المعلومات المتعلقة بمشروع قائمة أسماء الكيانات والأفراد الذين ينتهكون التدابير التي تنفذها الدول الأعضاء وفقا للقرار ٧٣٣ (١٩٩٢) داخل الصومال وخارجه، وأسماء مؤيديهم الفاعلين، التي قد يحتاجها المجلس لاتخاذ تدابير محتملة في المستقبل، وعرض هذه المعلومات على اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)، في الوقت وبالكيفية التي تراها اللجنة ملائمة. وما زال فريق الرصد مستمرا في تحسين واستكمال مشروع هذه القائمة.

أولا – مقدمة

ألف – الولاية

١ - في الفقرة ٣ (ب) من القرار ١٥٨٧ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥، كلف مجلس الأمن فريق الرصد المعني بالصومال بالولاية التالية:

(أ) مواصلة التحقيق في تنفيذ الدول الأعضاء لحظر توريد الأسلحة، وفي انتهاكات هذا الحظر، بسبل من بينها إجراء تحقيقات ميدانية، في الصومال، حيثما أمكن، وفي دول أخرى، حسب الاقتضاء، ولا سيما الدول الموجودة بالمنطقة؛

(ب) تقييم الإجراءات التي اتخذتها السلطات الصومالية، وكذلك الدول الأعضاء، ولا سيما دول المنطقة، من أجل التنفيذ التام لحظر توريد الأسلحة؛

(ج) تقديم توصيات محددة تستند إلى معلومات تفصيلية في مجالات الخبرة الفنية ذات الصلة تتناول الانتهاكات والتدابير المتخذة لتنفيذ حظر توريد الأسلحة وتعزيزه من مختلف جوانبه؛

(د) مواصلة تحسين واستكمال المعلومات المتعلقة بمشروع قائمة أسماء الكيانات والأفراد الذين ينتهكون التدابير التي تنفذها الدول الأعضاء وفقا للقرار ٧٣٣ (١٩٩٢) داخل الصومال وخارجه، وأسماء مؤيديهم الفاعلين، التي قد يحتاجها المجلس لاتخاذ تدابير محتملة في المستقبل، وعرض هذه المعلومات على اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) في الوقت وبالكيفية التي تراها اللجنة ملائمة؛

(هـ) مواصلة تقديم توصيات بناء على ما يجريه من تحقيقات، بشأن التقريرين السابقين لفريق الخبراء (S/2003/223 و S/2003/1035) المعيَّن عملا بالقرارين ١٤٢٥ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ١٤٧٤ (٢٠٠٣)، وبناء على التقريرين السابقين لفريق الرصد (S/2004/604 و S/2005/153)؛

(و) العمل عن كثب مع اللجنة بشأن وضع توصيات محددة لاتخاذ تدابير إضافية لتحسين الامتثال العام لحظر توريد الأسلحة؛

(ز) المساعدة في تحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز قدرات الدول في المنطقة من أجل تيسير تنفيذ حظر توريد الأسلحة؛

(ح) تقديم إحاطة إلى المجلس، عن طريق اللجنة، في منتصف المدة، خلال ٩٠ يوما من إنشائه؛

(ط) تقديم تقرير نهائي إلى المجلس، عن طريق اللجنة، قبل انتهاء ولايته بمدة ٣٠ يوما على الأقل، يتناول جميع المهام المحددة أعلاه، لكي تنظر فيه اللجنة في وقت لاحق وتحيله إلى المجلس قبل انتهاء ولاية الفريق.

٢ - واتخذ فريق الرصد مقرا له في نيروبي، وتألف من الخبراء التالية أسماؤهم: برونو شيمسكي (بلجيكا)، مستشار في الأسلحة ومنسق؛ وملفين إ. هولت، الإبن (الولايات المتحدة الأمريكية)، خبير في الأسلحة؛ وهارجيت كيلي (كينيا)، خبير في الشؤون البحرية؛ وجويل ساليك (كولومبيا)، خبير في الشؤون المالية.

٣ - وقام فريق الرصد برحلات إلى المواقع موضع الاهتمام في كينيا، وإلى الإمارات العربية المتحدة، واليمن، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية.

٤ - وواصل فريق الرصد طوال فترة ولايته إطلاع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) على أنشطته من خلال تقديم تقارير مرحلية كل أسبوعين عن طريق الأمانة العامة في الأمم المتحدة، ومن خلال تقديم إحاطة في منتصف المدة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٥ - وتلقى فريق الرصد من الأمانة العامة للأمم المتحدة وغيرها من الوكالات التابعة للأمم المتحدة في نيويورك وأوروبا والمنطقة، دعما ومساعدة كانا موضع تقدير بالغ.

باء - المنهجية

٦ - قام فريق الرصد بإجراء مقابلات مع مسؤولي الحكومة في المنطقة، ومنهم أعضاء في الحكومة الاتحادية الانتقالية، وكذلك، عند الاقتضاء، مع ممثلين للبعثات الدبلوماسية، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات المعونة. كما أجرى الفريق اتصالات مع العديد من الأفراد الرئيسيين من ذوي الخبرة في المجتمع المدني الصومالي، ومنهم أعضاء في المعارضة .

٧ - كما أخذ بعين الاعتبار في أثناء التحقيقات التقريران اللذان أعدهما فريقا الخبراء والتقريران السابقان الصادران عن فريق الرصد (S/2003/223، و S/2003/1035 و S/2004/604 و S/2005/153). كما استعملت في أثناء فترة الولاية الحالية المعايير الاستدلالية وعملية التحقق التي أرسيت أثناء فترتي ولاية الفريق السابقتين، والتي عرضها الفريق بوضوح في تقريريه السابقين.

ثانيا – انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة المعروف أنها ارتكبت في أثناء فترة الولاية

٨ – في أثناء فترة الولاية الحالية، توارى الحل السياسي في ظل الضغوط المستميتة التي كانت تدفع باتجاه الأخذ بحل عسكري فيما بين قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات المعارضة. ويندرج في صفوف المعارضة رجال أعمال وأمراء حرب ومنظمات من قبيل الاتحاد الإسلامي ووزراء منشقون عن الحكومة الاتحادية الانتقالية. وقد ازداد بصورة ملحوظة الطلب من الجانبين على الأسلحة، مقارنة بفترة الولاية السابقة المنتهية في آذار/مارس ٢٠٠٥، واستمر هذا الطلب دون هوادة حتى وقت إعداد هذا التقرير في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥. ووردت إلى الفريق تقارير كثيرة تتعلق بتدفقات الأسلحة إلى الصومال، ومعظمها في رأي الفريق له أساس من الصحة. ولكن بسبب ضيق الوقت وغير ذلك من القيود، لم يتسن للفريق أن يحقق إلا في جزء فقط من المعلومات التي وردته. بيد أنه قد انتهى بقدر معقول من اليقين إلى أن الأسلحة قد تم توريدها مباشرة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية أو إلى المعارضة عن طريق إثيوبيا واليمن ودولة أخرى في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تزويد المعارضة بالأسلحة عن طريق جماعات إجرامية أو شبكات للاتجار بالسلاح، من خلال سوق باكارا للأسلحة في إرتوغتي بمقديشو.

ألف – سوق بكارا للأسلحة وشبكات الاتجار بالسلاح والمعارضة

٩ – يشكل تدفق الأسلحة إلى سوق بكارا للأسلحة وعبره مقياسا جيدا لتدفقات الأسلحة إلى داخل الصومال وفيما حولها، إذ يرى الفريق أن الأسلحة التي تأتي إلى الصومال عبر الموانئ والمطارات والطرق البرية يجري، إلى حد كبير، توجيهها إلى سوق بكارا للأسلحة. وبناء على مجموع المعلومات المتاحة، وعلى التقارير السابقة الصادرة عن فريق الخبراء وفريق الرصد، والأعمال التي يضطلع بها فريق الرصد الحالي، يرى الفريق أن كمية كبيرة للغاية من الأسلحة المتاحة للبيع في سوق بكارا للأسلحة تأتي من اليمن.

١٠ – وفيما يلي أعداد المعاملات التي سجلت في الأشهر الأخيرة في سوق بكارا للأسلحة: آذار/مارس، ١٣؛ ونيسان/أبريل؛ ٢٥، وأيار/مايو، ٣٧؛ وحزيران/يونيه، ٤٠؛ وتموز/يوليه، ٣٢؛ وآب/أغسطس، ١٨ (من ١ إلى ١٤ آب/أغسطس فقط). ويمثل هذا زيادة في عدد المعاملات أو انتهاكات الحظر، نسبتها ٣٧٨ في المائة، مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، وهي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وتشكل عناصر المقاومة في مقديشو وحلفاؤها في وسط وجنوب الصومال الجهة الرئيسية التي تتلقى الأسلحة من سوق بكارا للأسلحة، في حين جاءت بعض المشتريات العارضة من جانب

أعضاء الحكومة الاتحادية الانتقالية. (انظر المرفق الأول للإطلاع على تفاصيل هذه المعاملات). وعلى الرغم من الزيادات المبينة أعلاه في عدد المعاملات، يرى الفريق أن ثمة عنصرين قد أثرا سلبا على القدرة على إمداد ذلك السوق بالأسلحة بوجه عام.

١١ - فبادئ ذي بدء، تأثرت الأسلحة المتاحة في سوق بكارا للأسلحة في أوائل فترة الولاية بأنشطة المراقبة التي تضطلع بها فرق العمل البحرية الأجنبية العاملة في خليج عدن. ففي منتصف شهر نيسان/أبريل تقريبا، أفادت بعض المصادر بأن مبيعات الأسلحة الواردة من اليمن في سوق بكارا للأسلحة قد تأثرت سلبا من جراء العمليات التي تضطلع بها فرق العمل البحرية الأجنبية على طول الساحل الشمالي الصومالي. وبالتالي، اضطرت شبكات الاتجار بالأسلحة إلى توخي مزيد من الحذر فيما يتصل بتحركات شحنات الأسلحة من اليمن إلى الصومال عبر خليج عدن. كما نما إلى علم الفريق أن بعض من الجماعات الإجرامية التي تستخدم المراكب الشراعية في نقل الأسلحة من اليمن إلى الصومال قد لجأت مثلا ردا على ذلك إلى تقسيم الشحنة الواحدة من الأسلحة إلى كميات أصغر، وتحميلها على مراكب مختلفة لنقلها عبر خليج عدن إلى بونتلاند. وترسو هذه المراكب بعد ذلك في مواقع مختلفة على طول ساحل بونتلاند وتستخدم وسائل النقل البري في بوساسو في بونتلاند لإعادة تجميع الشحنات المنفصلة بحيث تشكل شحنة واحدة كبيرة. وكان الهدف من اتباع هذه الممارسة هو الحد من احتمال تكبد خسائر في الأسلحة نتيجة للعمليات التي تضطلع بها فرق العمل البحرية. ويرى الفريق أن رد الفعل هذا من جانب الجماعات الإجرامية على ازدياد خطر ضبطها من قبل فرق العمل البحرية قد تمثل أثره العام في إبطاء معدل تدفق الأسلحة، وبالتالي، المساهمة في الحد من توافرها عموما في سوق بكارا للأسلحة.

١٢ - وكثمرة للتعاون الذي أبدته حكومة اليمن تجاه الفريق، من خلال الاجتماعات التي عقدها الطرفان في آب/أغسطس ٢٠٠٥ في صنعاء، يعرض الفريق المثال التالي بخصوص إحدى الشبكات غير المشروعة التي تعمل بالاتجار بالأسلحة بين اليمن والصومال وعملية ضبطها من جانب فرق العمل البحرية الأجنبية التي تعمل في خليج اليمن، والسلطات اليمنية:

> ”في مساء يوم الجمعة، ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، قامت سفينة أمريكية تابعة لقوات التحالف بضبط السفينة (الزعيمة) المسماة ”النصر“ رقم ١١٨٤ على مسافة ٧٠ ميلا قبالة الساحل اليمني، وعلى متنها طاقم مؤلف من سبعة أشخاص. وبالإضافة إلى ذلك، تم العثور على المعدات الحربية التالية: ٥٣٦ بندقية هجومية من طراز AK-47، و ٧ بنادق معدلة، ومدفعان رشاشان عيار ١٤,٥ مم، إلى جانب

٨٤ قطعة ذخيرة، و ٠٠٠ ١٢ طلقة ذخيرة عيار ٣٠ مم، و ٢٣٩ ١ خزنات ذخيرة خاصة بالبنادق الهجومية من طراز AK-47، و٧٧٠ ٣٤ طلقة ذخيرة عيار ٠٧,٦٢ مم، وجهاز إرسال واحد، وجهاز واحد محمول للتوجيه بواسطة النظام العالمي لتحديد المواقع، ووثائق وجوازات سفر.

''وكانت تلك المعدات الحربية محملة في أكياس (يتراوح عددها بين ٣٠ و٤٠ كيسا). وقد وضعت المعدات تحت تحفظ أمين الأسلحة على متن السفينة الأمريكية، ومن ثم سلمت إلى السلطات اليمنية. وأحيلت القضية و ١٢ محتجزا إلى نيابة حضرموت في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وهناك أيضا بالإضافة إلى المذكورين أعلاه سبعة أفراد من طاقم المركب. واعترف أعضاء هذه العصابة بأنه قد سبق لهم تهريب شحنتين أخريين.

''ووردت في ''محضر الضبط'' أسماء آخرين متورطين في عمليات التهريب مازالوا مطلقي السراح وتبحث عنهم أجهزة الأمن، وهم: عبد الله يوسف فارح، وهو شخص صومالي الجنسية يتسلم الأسلحة في الصومال، وعلي الظرافي الذي يقوم بتوفير السلاح وبيعه إلى تلك العصابة.

''وفي إطار التعاون مع القوات البحرية وقوات التحالف في المنطقة، أحرزت هيئة خفر السواحل قدرا من التقدم في بلوغ هدفها المتمثل في تأمين السواحل اليمنية، والقيام بأعمال الدوريات بإمكانيات متواضعة. فقد نجحت في ضبط كميات من المخدرات، والحد من عمليات التسلل غير المشروع إلى الجمهورية اليمنية من القرن الأفريقي، وقامت بمصادرة بعض المخدرات والأسلحة. ويعني انخفاض دخل صيادي الأسماك أنهم محرومون من بعض الضروريات الأساسية، كما تجتذبهم الأرباح التي تنطوي عليها تجارة تهريب الأسلحة والسلع والمخدرات.

''فالظروف السائدة في الصومال أدت إلى الإقبال على هذا النوع من الاتجار غير المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود عدد كبير من اللاجئين الصوماليين في بلدنا يسهل من دخول هذه الشحنات إلى اليمن دون علم السلطات''[1].

١٣ - وفيما يتعلق بالعنصر الثاني الذي أثر على إمدادات الأسلحة إلى سوق بكارا للأسلحة يرى الفريق إن عبد الله يوسف، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية والرئيس السابق لبونتلاند، على علم تام بقنوات الإمداد بالأسلحة القائمة بهذا السوق، وبأن المعارضة تشكل المستفيد الرئيسي من مبيعات الأسلحة في السوق. وقد نما إلى علم الفريق أن الرئيس يوسف

قام لذلك في مطلع شهر تموز/يوليه ٢٠٠٥ تقريبا باتخاذ قرارين كان لهما في نهاية المطاف تأثير على توافر الأسلحة بصفة عامة للبيع في سوق بكارا للأسلحة، إذ اضطلع بما يلي: (أ) سد الطريق على استخدام ميناء بوساسو أمام المراكب الشراعية التي تسلم أسلحة متجهة إلى السوق، ومحاولة سد جميع الطرق البرية التي يستخدمها تجار السلاح في بونتلاند لنقل الأسلحة إلى مقديشو، و (ب) عقد صفقة كذلك مع تجار السلاح الموجودين في بونتلاند والمنتمين إلى عشيرته، وهي عشيرة الدارود، كي يمتنعوا عن توريد الأسلحة للسوق، وعلل ذلك بأن هذه الأسلحة ستتجه في نهاية الأمر إلى المعارضة في مقديشو، التي تعد لاستخدام هذه الأسلحة لمحاربة أفراد العشيرة من بونتلاند، وهم ميليشيات الدارود. ويرى الفريق أن هذا الإجراء قد أدى إلى انخفاض ملحوظ في شحنات الأسلحة التي تصل إلى سوق بكارا للأسلحة، وفي المبيعات التي تتم مع أعضاء المعارضة الرئيسيين الذين يقومون بعمليات الشراء من السوق.

١٤ - ولا بد من الإشارة إلى ما جاء بالتقريرين السابقين للفريق بشأن اعتماد شبكات المتجرين بالأسلحة بشدة على ميناء بوساسو والهياكل الأساسية البرية في بونتلاند من أجل نقل إمدادات الأسلحة على نحو فعال إلى سوق بكارا للأسلحة. كما يجب الإشارة إلى ما جاء بالتقريرين السابقين من أن كبار تجار الأسلحة في هذا السوق لديهم مرافق للتخزين. ومن ثم، فإن أي إجراءات يقصد بها التأثير في توافر الأسلحة في هذا السوق، من قبيل تلك التي اتخذها الرئيس يوسف، سيتأخر بالضرورة ظهور أثرها على توافر المعروض بصفة عامة في أي وقت من الأوقات، تبعا للطلب وللمخزون المتوافر.

١٥ - ونتيجة للإجراءات المبينة أعلاه، لاحظ الفريق أن عدد المعاملات التي تمت في شهر تموز/يوليه، وهو ٣٢ معاملة، كان أقل بنسبة ٢٠ في المائة منه في شهر حزيران/يونيه.

١٦ - بيد أن الطلب ظل مرتفعا بسبب استمرار الاستعدادات العسكرية من جانب المعارضة. كما أن أسعار بعض الأسلحة المعينة قد ارتفعت بنسبة تصل إلى ٨٥ في المائة بسبب هذا الارتفاع في الطلب والانخفاض في توافر الأصناف المطلوبة. ويلاحظ الفريق باهتمام الكيفية التي أثرت بها التدابير التي اتخذها الرئيس يوسف في سوق بكارا للأسلحة، ويرى أن لهذا الأمر تأثيرات إيجابية بالنسبة لقيام أي حكومة تشكل في الصومال بالحد في المستقبل من أنشطة الاتجار بالأسلحة في ذلك السوق.

١٧ - وعلى الرغم مما تقدم، فقد ظل معدل المعاملات الخاصة بالأسلحة مرتفعا، حسبما يتبين من الزيادة الإحصائية التي طرأت مقارنة بالمعاملات التي وثقت في فترة الولاية السابقة. إذ أن هذه الأسلحة كانت لها أهمية حاسمة بالنسبة للخطط التي وضعتها المعارضة لحماية

نفسها من قوات الحكومة الاتحادية الإقليمية. وقد استخدمت المعارضة الأسلحة التي اشترتها من سوق بكارا للأسلحة من قتال الحكومة الاتحادية الإقليمية في المعركة التي نشبت للسيطرة على بلدة بايدوا (منطقة باي، الصومال) التي تتمتع بأهمية استراتيجية. وقام كل من قادة المعارضة في مقديشو، وحبسادي، وهو عضو المعارضة المسؤول عن بايدوا، بشراء الأسلحة من سوق باكارا للأسلحة، تحسبا منهم فيما يبدو لاندلاع القتال في بايدوا. ومن الجدير بالذكر أن شحنة كبيرة للغاية من الأسلحة قد وصلت إلى السوق من اليمن عن طريق شبكات الاتجار بالأسلحة قبل اندلاع معركة بايدوا الثانية بنحو أسبوع واحد، في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٥. وكانت هذه الشحنة تتألف من ٥٠٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ١٠٠ مدفع رشاش من طراز PKM و ١٢٠ قاذفة صواريخ من طراز RPG-2 و ٣ مدافع مضادة للطائرات من طراز Zu-23 و ١٥ مدفعا مضادا للطائرات من طراز DShK و ١٢ مدفعا مضادا للطائرات بماسورة واحدة من طراز Dhuunshilke و ٢٠ مدفع هاون عيار ١٢٠ مم و ٦ قطع سلاح مضاد للدبابات من طراز B-10 ومجموعة متنوعة من الذخيرة. وكان من بين المشترين الأشخاص التالية أسماؤهم: الشيخ يوسف إندوهادي الذي قام في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشراء ٢٨ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ٣ مدافع هاون عيار ١٢٠ مم ومدفعين مضادين للطائرات بماسورة واحدة من طراز Dhuunshilke وقطعتي سلاح مضاد للدبابات من طراز B-10 و ١١ قاذفة صواريخ من طراز RPG-2 ومجموعة متنوعة من الذخيرة؛ وموسى سودي، الذي قام في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥، بشراء ٥٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 وخزنات ذخيرة لهذا النوع من البنادق وصناديق ذخيرة وأحزمة فارغة للمدافع الرشاشة من طراز PKM وأحزمة لرجال الميليشيا ومجموعة متنوعة من الذخيرة؛ وقنياري الذي قام في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشراء ٥٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ٤ مدافع رشاشة من طراز PKM وذخيرة للأسلحة الصغيرة ومدافع الهاون والمدافع المضادة للطائرات من طراز Zu-23، وخزنات للبنادق الهجومية من طراز AK-47 وأحزمة ذخيرة فارغة للمدافع الرشاشة من طراز PKM؛ وعاطو الذي قام في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشراء ٤ مدافع هاون عيار ١٢٠ مم و ١٢٠ طلقة لهذه المدافع؛ وحبسادي الذي قام في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشراء ٥٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 ومجموعة متنوعة من الذخيرة، عن طريق ممثل إندوهادي في سوق بكارا للأسلحة (انظر المرفق الأول).

١٨ - وعلى نفس الغرار، قامت المعارضة أيضا، لدى علمها بخطط الحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن إمكانية التحرك إلى جوهر، بشراء أسلحة من سوق بكارا للأسلحة ونقل بعض أفراد الميليشيا إلى مواقع خارج جوهر. وكان من بين الميليشيات التي قامت بتطويق جوهر ميليشيات تابعة لموسى سودي الذي نقل أفراد الميليشيا التابعين له إلى موقع على

مسافة خمسة ٥ كيلومترات إلى الجنوب الغربي من المدينة. وقام شيخ يوسف إندوهادي بنقل أفراد الميليشيا من مدرج باليدوغلي الجوي إلى مواقع إلى الشمال الغربي من جوهر. وقام بشير راجب وأبوكار عمر عدن بإرسال ١٣ من المركبات المحورة التابعة لهما المزودة بأفضل الإمكانات العسكرية إلى مواقع على مسافة ٢٠ كيلومترا إلى الجنوب الغربي من جوهر. وقد لاحظ الفريق أن المعارضة قامت في أثناء هذه الفترة بشراء عدد من الأسلحة المضادة للطائرات والذخائر من سوق بكارا للأسلحة. وكان من بين المشترين الأشخاص التالية أسماؤهم: شيخ يوسف إندوهادي الذي قام في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بشراء مدفع مضاد للطائرات من طراز DShK وذخيرة للمدافع المضادة للطائرات من طراز Zu-23، كما قام في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بشراء ذخيرة للمدافع المضادة للطائرات من طراز DShK والمدافع المضادة للطائرات من طراز Zu-23؛ ومحمد قنياري الذي قام في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بشراء مدفعين مضادين للطائرات من طراز DShK؛ وبشير راجي الذي قام في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بشراء مدفع مضاد للطائرات من طراز Zu-23 وذخيرة، كما اشترى في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ مدفعين مضادين للطائرات من طراز DShK.

١٩ - وعلى الرغم من أن أفراد المعارضة كانوا هم المشترون الرئيسيون للأسلحة من سوق بكارا للأسلحة في أثناء فترة الولاية، فقد علم الفريق أيضا أن فروع العشائر التي تنخرط في أعمال قتال مستمرة ضد بعضها البعض بسبب الموارد المتعلقة بالماشية والأراضي، على سبيل المثال، قامت أيضا بعمليات شراء في ذلك السوق. ففي سياق القتال الذي نشب مثلا في منطقة بيليت وين (منطقة هيران) بين آل جالجيل وآل جليل بشأن الماشية، قام آل جالجيل في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بشراء ٥٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ١١ قاذفة صواريخ من طراز RPG-7 ومدفعين هاون عيار ٨٠ مم ومجموعة متنوعة من الذخيرة من سوق بكارا للأسلحة. وبعد ذلك بثلاثة أيام، قام آل جليل بشراء ٢٥ بندقية هجومية من طراز AK-47 ومدفعين مضادين للطائرات و ٦ مدافع رشاشة من طراز PKM و ٤ قاذفات صواريخ من طراز RPG-2 وذخيرة. وترد أمثلة أخرى على المشتريات التي قامت بها فروع العشائر في المرفق الأول لهذا التقرير. ويلاحظ الفريق أن الربح هو القوة الدافعة لسوق باكارا للأسلحة، وأن تجار ذلك السوق يبيعون لأي شخص يمتلك المبلغ المطلوب من المال، بغض النظر عن الاستخدامات المقصودة أو تأثيرها، بما في ذلك زعزعة الاستقرار في البلد.

باء – الدعم المباشر المقدم من الدول للمعارضة والحكومة الاتحادية الانتقالية

اليمن

٢٠ – ثبت للفريق في أثناء فترة الولاية الحالية أن تدفقات الأسلحة من اليمن إلى الصومال لا تأتي فقط من الجماعات الإجرامية (إلى سوق بكارا للأسلحة كي تشتريها المعارضة)، وإنما أيضا من حكومة اليمن إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية مباشرة. فقد قامت القوات الجوية اليمنية في الفترة مابين ٢ و ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥ بتسليم أسلحة في ثماني مرات منفصلة، باستخدام طائرات عسكرية (أنتونوف ٢٦) نقلت فيها شحنات من عدن، اليمن، إلى بوساسو، بونتلاند، في دعم حكومي مباشر للحكومة الاتحادية الانتقالية والرئيس عبد الله يوسف أحمد. وترد تفاصيل هذه الرحلات الجوية المعينة في المرفق الثالث. وقامت السلطات اليمنية أيضا بتقديم الرد التالي على استفسارات الفريق بشأن الدعم المقدم منها للحكومة الاتحادية الانتقالية:

”جهود الحكومة اليمنية في استقرار الأمن في الصومال

”تمثل الأوضاع غير المستقرة في الصومال تهديدا مباشرا لأمن واستقرار الجمهورية اليمنية بما ينتج عنها من انفلات أمني ونزوح كبير من الصوماليين إلى اليمن وبما ينجم عنه من سلبيات كبيرة.

”لذلك فقد انتهجت الحكومة اليمنية على مدى السنوات العشر الماضية سياسة واضحة تجاه الصومال بقصد إعادة الاستقرار إلى ربوعه وانتهاء الحرب الأهلية ودعم الحكومة المركزية.

”ومنذ انتخاب الحكومة الحالية واليمن يواصل هذا النهج انطلاقا من ضرورة دعم الحكومة الشرعية وتلقى اليمن في هذا دعما كاملا من المنظومة الدولية سواء من الاتحاد الأوروبي أو الاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة الأمريكية.

”وانطلاقا من ذلك قامت الحكومة اليمنية وبطلب شخصي ومباشر من رئيس الجمهورية الصومالي الجديد بتقديم العون الذي طلبه وذلك بقصد دعم قدرات الحكومة الشرعية. وقد اشتمل ذلك الدعم الذي تم نقله في عدد من الرحلات الجوية إلى مطار بوساسو على الآتي:

”١٥ ٠٠٠ بدلة للشرطة الصومالية؛

”٥ ٠٠٠ من لوازم التغذية لعدد ٥ ٠٠٠ فرد؛

”... ٥ قطعة سلاح فردي.

”ويمكن تأطير هذه المساعدة على الشكل التالي:

”١ - أنه دعم مقدم إلى الحكومة الشرعية المنتخبة. والمدعومة دوليا وبطلب منها.

”٢ - تهدف تلك المساعدات إلى تقوية قدرات الشرطة والأمن حتى يتمكن الرئيس من الانتقال إلى العاصمة مقديشو لمزاولة أعماله الرسمية، وهذا لا يمكن إلا إذا تم نزع أسلحة العصابات المسلحة بها لصالح الحكومة الشرعية.

”٣ - إن نزع أسلحة تلك العصابات المسلحة ومسك زمام الأمور بيد السلطة الشرعية يعتبر واحد من أهم التحركات لمحاربة البؤر الإرهابية المسلحة الكامنة في الصومال، وبالتالي فهذا الأمر يتفق مع سياسة كل دول العالم في مكافحة الإرهاب لقطع الطريق أمام احتمالات نشوء ’طالبان‘ أخرى في الصومال.

”إن دعم الأمن والاستقرار في الصومال وتقوية الحكومة الشرعية هو هدف يسعى إلى تحقيقه اليمن والمنظومة الدولية ويقدمه اليمن - بما يشكله ذلك من عبء اقتصادي عليه - بقصد القضاء على الأوضاع المتردية في الصومال وينتظر من المجتمع الدولي أن يقدر له هذا الجهد وأن يقدم له الدعم المالي اللازم“[1].

٢١ - وفي أثناء محادثة مع خبراء الأسلحة التابعين للفريق، أكد مصدر ذو موقع هام ومطلع بشكل وثيق على شؤون الحكومة الاتحادية الانتقالية أن الرئيس يوسف ورئيس الأركان، الجنرال ناجي، قاما بالتفاوض على صفقة مع حكومة اليمن بشأن تسليم أعداد كبيرة من الأسلحة ومجموعة متنوعة من الذخيرة تشمل ما يلي: بنادق هجومية من طراز AK-47 و G-3؛ وقاذفات صواريخ من طراز RPG-7 و RPG-2؛ وأسلحة مضادة للدبابات، عيار ٧٥ مم وأخرى من طراز B 10؛ ومدافع مضادة للطائرات، عيار ٣٧ مم و ١٤,٥ مم و ١٢,٧ مم؛ وألغام وقنابل يدوية وقذائف كتفية من طراز Strella؛ و ٣ أو ٤ طائرات هليكوبتر مزودة بقذائف؛ وذلك صراحة من أجل قتال المنشقين في مقديشو. وكان من بين تلك الصفقة أصناف أخرى من المعدات العسكرية من قبيل الزي العسكري. وأكدت مصادر أخرى تابعة للفريق قيام الرحلات الجوية المتصلة بهذه الصفقة، وعمليات تسليم الأسلحة.

٢٢ - وقامت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية الموجودة في واجد بمنطقة باكول، في منتصف المسافة تقريبا بين حدر وبايدوا، في ٥ آب/أغسطس بتسليم وتفريغ بعض السلع الواردة أعلاه. وقد تم تسليم الأسلحة - التي هي عبارة عن أسلحة صغيرة وذخائر -

والأغطية والزي العسكري في ثلاث شاحنات من طراز N 3، جاءت من بونتلاند إلى واجد عن طريق إثيوبيا. وقد اقتسم شحنة الأسلحة هذه وزير الزراعة – حسن محمد نور (شاتي جدود) ووزير العدل – شيخ محمد نور (مادوبي)، ضمن آخرين. وكان ينتظر أن يصل إلى واجد من مستهل، إثيوبيا، نحو ٤٠٠ من رجال الميليشيا التابعين للحكومة الاتحادية الانتقالية، وأن يتسلموا هذه الإمدادات، ويقوموا في تاريخ غير محدد بمهاجمة قوات المعارضة في بايدوا.

إثيوبيا

٢٣ – علم فريق الرصد أن حكومة إثيوبيا قامت بإرسال شحنات من الأسلحة مباشرة إلى قوات الميليشيا التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية في غرب الصومال. ولكن عندما استفسر الفريق عن الأمر، أنكرت حكومة إثيوبيا أنها زودت الحكومة الاتحادية الانتقالية بشحنات من الأسلحة، وأرسلت ردا رسميا بهذا المعنى (انظر المرفق السادس). وفيما يلي أمثلة على المعلومات التي حصل عليها الفريق بشأن الدعم العسكري الذي قدمته حكومة إثيوبيا إلى قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية على هيئة أسلحة وتدريب عسكري.

٢٤ – تمهيدا للمعركة الثانية التي نشبت للسيطرة على بايدوا، استمر تدفق الأسلحة من إثيوبيا إلى قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية التابعة للشيخ مادوبي (وزير العدل) وشاتي جدود (وزير الزراعة)، وغيرهما. وتبين الأحداث المرتبة زمنيا أدناه الدعم الذي تلقته الحكومة الاتحادية الانتقالية من الأسلحة المقدمة من إثيوبيا.

٢٥ – ففي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، عُقد اجتماع في إثيوبيا بين مسؤولين عسكريين إثيوبيين ومسؤولين من الحكومة الاتحادية الانتقالية، منهم وزير العدل، ووزير التخطيط، محمد دهيري، وقائد الإدارة المحلية المسؤول عن جوهر، عبد الكريم فرح لقانيو، وقائد الإدارة المحلية المسؤول عن بيليت وين، ورئيس الأركان، الجنرال ناجي، وآخرون.

٢٦ – وفي أعقاب ذلك الاجتماع، في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٥، دخلت شاحنات من طراز N 3 إثيوبيا قادمة من منطقة باكول في الصومال لاستلام شحنات من الأسلحة. وفي ٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ عادت نفس هذه الشاحنات، التي كانت تحمل أسلحة ومواد غذائية، إلى الصومال عن طريق بلدة ييد الواقعة على الحدود في منطقة باكول. وفي ٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، وصلت الشاحنات حاملة أسلحة إلى حدر، عاصمة منطقة باكول، وتم تخزين الأسلحة مؤقتا في مركز شرطة حدر.

٢٧ - وفي يوم الأحد، ٨ أيار/مايو، دخلت شحنات الأسلحة هذه في حوزة الشيخ حسن مادوبي وشاتي جدود. وكانت تلك الأسلحة تتألف من بنادق هجومية من طراز AK-47، وقاذفات صواريخ من طراز RPG، ومجموعة متنوعة من الذخيرة والمتفجرات. وكانت الجهة المقصودة بتلك الأسلحة هي الميليشيات التابعة لمادوبي وشاتي جدود والقوات الأخرى التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال.

٢٨ - وفي يوم الاثنين، ٩ أيار/مايو، تم توزيع الأسلحة في حدر على الميليشيا التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية. وفي مساء يوم الاثنين، تحركت الميليشيات إلى مواقع بالقرب من واجد، على بُعد نحو ٩٠ كيلومترا شمالي بايدوا.

٢٩ - وفي يوم الثلاثاء، ١٠ أيار/مايو، تحركت هذه الميليشيات ذاتها إلى مواقع على مسافة نحو ٤٥ كيلومترا شمال بايدوا بالقرب من جوفجادود. وفضلا عن ذلك، وفي الفترة بين ٧ و ١٠ أيار/مايو، تلقى وزير التخطيط بالحكومة الاتحادية الانتقالية، عبد الرزاق عثمان حسن، شحنة من الأسلحة ورّدتها إثيوبيا، في لوق الواقعة شمال بايدوا في منطقة جيدو.

٣٠ - وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، قامت قوات ميليشيا الحكومة الاتحادية الانتقالية، التابعة لشاتي جدود ومادوبي بمهاجمة قوات الميليشيا التابعة للمعارضة في بايدوا، تحت قيادة محمد إبراهيم حبسادي. وألحقت قوات حبسادي الهزيمة بقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، وأجبرتها على الانسحاب من منطقة بايدوا المباشرة.

٣١ - وفي أعقاب هذه المعركة، حصل الفريق على صور فوتوغرافية لصناديق ذخيرة مصنوعة من الخشب ورّدتها إثيوبيا وعينات مادية وحقائب ذخيرة مصنوعة من البلاستيك السميك موردة أيضا من إثيوبيا، وكانت هذه الصناديق والحقائب قد وقعت في أيدي قوات حبسادي. وكانت المعلومات التالية مطبوعة على إحدى الحقائب: ”٢٠٠ خرطوشة عيار ٧,٦٢ × ٥٤، المجموعة رقم: ٢٠٠٠/١٣“. كما كانت هناك معلومات مماثلة مطبوعة على الحقائب الأخرى. أما صناديق الذخيرة فكانت تحتوي على ذخيرة لاختراق الدروع عيار ١٤,٥ للاستخدام مع المدافع الآلية الثقيلة؛ وهذا النوع من المدافع الآلية الثقيلة، في السياق الصومالي، هو النوع الذي يُركب عادة على شاحنات محوّرة.

٣٢ - وقامت إثيوبيا أيضا بتوريد الأسلحة إلى محمد دهيري، وهو أحد أمراء الحرب من حلفاء الحكومة الاتحادية الانتقالية ومسؤول عن جوهر (منطقة شبيلي الوسطى). وقد أعرب محمد دهيري عن ترحيبه بإعلان الحكومة الاتحادية الانتقالية عزمها على اتخاذ جوهر مقرا للحكومة الجديدة. وأفيد الفريق بأن محمد دهيري تلقى الأسلحة من إثيوبيا لمساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية في إمكانية الانتقال إلى جوهر. فعلى سبيل المثال، توجهت في أول

أسبوعين من شهر أيار/مايو ٢٠٠٥ خمس شاحنات تحتوي على شحنة من الأسلحة من إثيوبيا إلى جوهر عن طريق حدر وتاييغلو قاصدة محمد دهيري، ورافقت شحنة الأسلحة شاحنة محورة لحراستها.

٣٣ - وعلم الفريق أن الحكومة الاتحادية الانتقالية قد أعدت حدر، لتكون منطقة لتجميع الميليشيات ومركزا للإمدادات ومخزنا للأسلحة الموردة من إثيوبيا. فعلى سبيل المثال، تلقى محمد دهيري أيضا في شهر حزيران/يونيه شحنة من الأسلحة من إثيوبيا عن طريق حدر. وفي ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، غادرت مقطورتان من طراز N 3 جوهر متجهتين إلى حدر، ووصلتا إليها في ١٨ حزيران/يونيه. واستمرت إحدى المقطورتين في طريقها إلى إثيوبيا لاستلام شحنة من الأسلحة. وتم تحميل ذخيرة من مخزونات الشيخ مادوبي من الأسلحة الموردة من إثيوبيا على المقطورة المتبقية التي غادرت حدر ليلة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ تحت حراسة شاحنتين محورتين يملكهما الشيخ مادوبي. وتوجهت القافلة إلى الجرس (منطقة باكول، شرق حدر)، حيث تولت شاحنات محورة يملكها محمد دهيري خدمات الحراسة الأمنية للقاطرة. ووصلت القافلة إلى جوهر في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٣٤ - والجدير بالملاحظة أن العديد من المصادر قد أبلغت الفريق مرارا بأن العرف قد جرى عادة ومنذ فترة طويلة على أن تقوم إثيوبيا بتزويد أمراء الحرب وحلفائها في الصومال بالأسلحة الصغيرة، من قبيل البنادق الهجومية وقاذفات الصواريخ، وما إلى ذلك، وكذلك بالذخيرة. كما أفيد الفريق بأن أمراء الحرب يقومون أيضا في بعض الأحيان ببيع الأسلحة التي توردها إثيوبيا أو المقايضة عليها في سوق بكارا للأسلحة، مقابل الحصول على أسلحة أشد قوة، من قبيل المدافع المضادة للطائرات. ويساعد تدفق الأسلحة من إثيوبيا إلى امراء الحرب ثم إلى سوق بكارا للأسلحة في تفسير وجود مصدر آخر للأسلحة الصغيرة والذخيرة في سوق بكارا للأسلحة. وقد أشير إلى هذا النشاط في التقريرين السابقين للفريق.

٣٥ - وعلم الفريق أيضا أن القوات العسكرية الإثيوبية تقدم تدريبا عسكريا للميليشيات التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية من مناطق بونتلاند، وباكول وهيران. وكان ذلك التدريب يُقدم في موقعين على الأقل، وهما بلدة فر فر على الحدود الإثيوبية الصومالية (منطقة هيران، شمال بيليت وين)، وواجد (منطقة باكول).

دولة أخرى في المنطقة

٣٦ - أفيد الفريق بأن هناك دولة أخرى في المنطقة تقدم الدعم للمعارضة والجبهة الوطنية لتحرير أورومو على هيئة أسلحة. وقد قدمت هذه الدولة الأسلحة لحلفاء المعارضة، بمن فيهم شيخ يوسف إندوهادي (حاكم منطقة شبيلي السفلى)، وشيخ حسن ضاهر عويس (أحد

قادة الاتحاد)، وآخرون غيرهما، من أجل معادلة الدعم الذي تقدمه إثيوبيا للحكومة الاتحادية الانتقالية.

٣٧ - وزعمت مصادر لها مصداقيتها بأن هذه الدولة قامت في الفترة بين مطلع شباط/فبراير إلى نهاية الأسبوع الثاني من أيار/مايو ٢٠٠٥ تقريبا، بتوريد الأسلحة حوالي ثماني مرات مختلفة إلى حسن ضاهر عويس وعناصر الجبهة التي كانت موجودة في ذلك الوقت في دوساماريب بمنطقة جلجادود. وقد نُقلت هذه الأسلحة على متن طائرة أقلعت من هذه الدولة إلى مطار يقع في منطقة دوساماريب.

٣٨ - وكان حسن ضاهر عويس قد توجه إلى تلك المنطقة من وسط الصومال لإنشاء محاكم تطبق الشريعة ولتزويد مليشياته (الاتحاد) بالتدريب العسكري أو لإقامة برامج للتدريب العسكري. وأثناء وجوده هناك التقى أيضا بممثلين لجبهة تحرير أوغادين والجبهة الوطنية لتحرير أورومو. وكان بعضهم قادة للمليشيات قد وصلوا من الدولة المعنية إلى دوساماريب بالطائرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. كذلك، خلال الأسبوع الأخير من نيسان/أبريل ونهاية الأسبوع الثاني من أيار/مايو ٢٠٠٥، وصلت من تلك الدولة إلى دوساماريب ثلاث (٣) رحلات جوية تقريبا لنقل ٢٧٠ من أفراد المليشيا المدربين والمجهزين التابعين للجبهة الوطنية لتحرير أوغادين. وأعطيت معظم شحنات الأسلحة التي تم توفيرها خلال الجزء الأول من الفترة الزمنية المذكورة أعلاه لحسن ضاهر عويس، أما القسم الأصغر منها فكان من نصيب الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين.

٣٩ - وتلقى فريق الرصد أيضا معلومات موثوق بها بأن نفس الدولة المذكورة زودت عضوا آخر بالمعارضة، هو شيخ يوسف إندوهادي، بالأسلحة، عن طريق شحنها إلى موقعين في شبيلي الوسطى، جوا إلى مطار باليدوغلي بالقرب من مقديشو وبحرا إلى ميناء ماركا. ووصلت كلتا الشحنتين في الفترة بين ٢٥ آذار/مارس و ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. واشتملت أنواع الأسلحة في الشحنتين على مدافع مضادة للطائرات وألغام.

٤٠ - وأشار الفريق أعلاه إلى أن شيخ إندوهادي، وغيره من قادة المعارضة من مقديشو، كان قد زود حبسادي، قائد المعارضة المسؤول عن بايدوا، بالأسلحة كي يمكن استخدامها ضد قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية في المعركة الهادفة إلى السيطرة على تلك المدينة في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. وبعد المعركة، حصل الفريق على حاويتين (٢) معدنيتين للذخيرة وصور لحاويات ذخيرة أخرى ادعت مصادر الفريق أنها مقدمة من الدولة المعنية.

٤١ - وعلم فريق الرصد كذلك أن أحد قادة المعارضة، وهو من المنشقين على الحكومة الاتحادية الانتقالية من مقديشو، سافر إلى تلك الدولة خلال منتصف فترة الولاية ليجري

ترتيبات مع السلطات فيها للحصول على شحنات للأسلحة. وادُّعي أن تلك الدولة وعدت بألا تمد بالأسلحة أحدا غير المعارضة وبكميات مساوية لما يتلقاه الرئيس يوسف رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية من بلدان أخرى.

٤٢ - ولم يذكر الفريق اسم تلك الدولة التي تقع في المنطقة لأنه لم يكن قد أكمل تحقيقه لدى إعداد هذا التقرير. بيد أن الفريق ظل مقتنعا بأن تلك المعلومات كانت على قدر كاف من الجودة والمصداقية لإدراجها في التقرير، ولكن دون ذكر اسم الدولة المعينة. ورأى الفريق أيضا أن إدراج المعلومات التي تصف الأنشطة التي تقوم بها تلك الدولة في الصومال مهم لفهم الصورة العامة المقدمة في هذا التقرير فهما متوازنا. وفي ملاحظة أخيرة نمت إلى علم الفريق معلومات تاريخية سبق لفريق الخبراء أن زود مجلس الأمن بها فيما يتعلق بنمط مماثل تماما من النشاط تتبعه نفس هذه الدولة في تدخلها في شؤون الصومال.

ثالثا - تحليل اتجاهات انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة وأنماطها

ألف - نمط من الدعم المقدم من الدول

٤٣ - ثمة ارتباط مباشر بين الزيادة الملحوظة في عدد انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة خلال فترة الإبلاغ الحالية مقارنة بفترة الولاية السابقة وبين تزايد التوترات العدائية بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة. وتنشأ تلك الانتهاكات من مصدرين أساسيين هما: الشبكات غير القانونية للاتجار بالأسلحة التي تقوم بتوجيه الأسلحة إلى سوق بكارا للأسلحة من خارج الصومال، والإسهامات المباشرة من الدول للحكومة الاتحادية الانتقالية أو للمعارضة.

٤٤ - وليس الاتجاه الحالي إلى تقديم الدعم المباشر بشكل ظاهر من جانب دول المنطقة على النحو الذي يشير إليه فريق الرصد في هذا التقرير بشيء جديد على الصومال. ففريق الخبراء المعني بالصومال في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن، والمؤرخ ٢٥ أذار/مارس ٢٠٠٣ (S/2003/223)، تطرق بالتفصيل إلى الدعم المباشر المقدم من الدول على هيئة شحنات أسلحة إلى مختلف الفصائل أو الأطراف المتحاربة في الصومال. ويلاحظ فريق الرصد أن دعم الدول للفصائل في الصومال خلال فترة الإبلاغ المذكورة أصبح أكثر ظهورا وأشد جرأة في أثناء وجود الحكومة الوطنية الانتقالية، من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٣، ووجود خصمها، المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد. وكان قدر كبير من دعم الدول خلال تلك الفترة الزمنية يوجه إما إلى الحكومة الوطنية الانتقالية أو إلى المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد.

٤٥ - ويشير فريق الرصد إلى التشابه الواضح بين الدعم المباشر من جانب الدول للحكومة الوطنية الانتقالية في مقابل المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد في تلك الفترة والدعم المقدم حاليا للحكومة الاتحادية الانتقالية في مقابل المعارضة. فالدعم المباشر المقدم من الدول لكل من الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة خلال فترة الإبلاغ الحالية هو أيضا دعم ظاهر وجرئ بدرجة واضحة. وتشترك فيه أيضا نفس دول المنطقة تقريبا دعما لما ترى فيه مصالحها. ومن المثير للاهتمام أيضا ملاحظة أنه عندما اختفت الحكومة الوطنية الانتقالية وتناقصت بالتالي أهمية خصمها المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد، انحسر كذلك الدعم المباشر الظاهر والجريء المقدم إلى الفصائل الصومالية الرئيسية. وفي الوقت الراهن، الذي ظهرت فيه على الساحة الصومالية الحكومة الاتحادية الانتقالية، وظهرت أيضا جهة معارضة تتخذ موقفا قويا في مناهضتها، أخذ الدعم المباشر من جانب الدول يؤدي دورا رئيسيا في تفاقم الوضع في الصومال وزيادة انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة. وهذا الصراع بالوكالة في الصومال من جانب دول المنطقة، التي تدافع كل منها عن مصالحها الاستراتيجية، مسؤول إلى حد ما عن فشل الحكومة الوطنية الانتقالية، ومن الواضح أنه مسؤول إلى حد ما أيضا عن محنة الحكومة الاتحادية الانتقالية الراهنة.

باء - حالة الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة: التعزيز العسكري

٤٦ - منذ انتهاء الولاية السابقة في منتصف آذار/مارس ٢٠٠٥، ساءت العلاقة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة بدرجة خطيرة، مما يزيد كثيرا احتمال نشوب مواجهة عسكرية عنيفة بين الاثنتين. وقد ارتفع مستوى التوتر بين الجانبين بشكل جاد، حسبما يتبين من الزيادة في انتهاكات الحظر على الأسلحة واشتراك الدول الإقليمية بشكل بارز ونشط في دعم جانب أو آخر. فكلا الجانبين يعد العدة فعليا لهذه المواجهة المحتملة. وفيما يتعلق باحتمال نشوء مواجهة عسكرية، يقول الصوماليون العارفون بحقائق الأمور وغيرهم من المطلعين على دقائق التطورات على كلا الجانبين إن المسألة ليست ما إذا كانت تلك المواجهة سوف تقع، بل متى ستقع.

٤٧ - وإضافة إلى الزيادة الملحوظة في تدفقات الأسلحة إلى داخل الصومال، يقوم كلا الجانبين أيضا بتوزيع الأسلحة والذخيرة بنشاط شديد على المليشيات التابعة لهما، وتزويد رجال المليشيات بمعدات قتال فردية، وتأمين المواد الغذائية والأدوية والوقود والضرورات الأخرى اللازمة للقتال المستمر وتخزينها، وتنظيم أنفسهم في هياكل عسكرية الطابع، وتصعيد تجنيد المليشيات وتدريبها، ووضع الاستراتيجيات والخطط لإلحاق الهزيمة العسكرية بالجانب الآخر.

٤٨ - وإضافة إلى التعزيز العسكري المستمر والكثيف، وغيره من الإجراءات التي يتخذها كل من الجانبين على النحو المشار إليه أعلاه تمهيدا لوقوع مواجهة عنيفة بينهما، يتبين من القتال بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة من أجل السيطرة على بايدوا أن كل جانب يعتزم جديا الأخذ بحل عسكري لخلافاتهما.

٤٩ - واستنادا إلى التحضيرات التي سلف إجمالها أعلاه، لاحظ فريق الرصد أيضا مثالا على هذا المستوى الجديد من التنظيم والتعقيد الذي تبديه المعارضة في اثناء القتال مع الحكومة الاتحادية الانتقالية للسيطرة على بايدوا. فقد نشبت معركتان هامتان للسيطرة على بايدوا. وتمكنت قوات المعارضة - التابعه لمحمد ابراهيم حبسادي - من السيطرة على بايدوا في ٢٦ أو ٢٧ آذار/مارس، أو نحو ذلك، بإلحاقها هزيمة منكرة بمليشيات الرئيس يوسف والشيخ مادوبي. وقام حبسادي باسم المعارضة بدور محوري في صد محاولات الحكومة الاتحادية الانتقالية للانتقال إلى هناك. ويفهم من معركة السيطرة على بايدوا أن عناصر المعارضة تقوم بتنسيق جهودها للتغلب على قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية. وتلقى حبسادي دعما ماليا وعسكريا من عاطو وموسى سودي وشيخ يوسف إندوهادي وغيرهم. وفي نفس اليوم الذي أمسك فيه حبسادي بزمام السيطرة على بايدوا، أرسل إندوهادي بعض أفراد المليشيا وثلاث شاحنات بها أسلحة ووقود ديزل إلى حبسادي في بايدوا. ورغم زيادة الإمدادات من الأسلحة، ظل حبسادي قلقا بشأن كمية الذخيرة التي لديه وتشكك في أن يكون لديه ما يكفي من الذخيرة لقتال قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية التي تتلقى الإمدادات من إثيوبيا. ونتيجة لذلك، أرسل العقيد بري عدن شيري هيرالي (أمير الحرب بكيسمايو ووزير التعمير وإعادة التوطين (المنشق) في الحكومة الاتحادية الانتقالية) مليشياته لدعم حبسادي ووضعها في بادهيري، إلى الجنوب الغربي من بايدوا.

٥٠ - واشتملت وحدات مليشيات الجانبين على مركبات قتالية محوّرة. وفي يوم السبت، ١٤ أيار/مايو، تلقى حبسادي شحنة أسلحة تم نقلها بشاحنة لموسى سودي ومحمد قنياري أفرح وعثمان حسن على عاطو وعبد الرشيد القيتي (رجل أعمال) من مقديشيو. وعقب المعركة الثانية للسيطرة على بايدوا، تلقى حبسادي مرة ثانية دعمها لوجستيا من حلفائه في مقديشو.

جيم - التوسع الجغرافي عن طريق العمل العسكري

٥١ - نما إلى علم فريق الرصد أن خطط العمل العسكري السالفة الذكر لا تقتصر على الدفاع بل هي هجومية أيضا، حيث يتمثل الهدف النهائي لكل جانب في أن يحاول إلحاق الهزيمة المطلقة بالجانب الآخر وأن يصبح السلطة الرئيسية ذات النفوذ، إن لم تكن هي السلطة

المسيطرة، في وسط وجنوب الصومال، وذلك هو ما يعتقده الفريق أيضا. غير أن الموقف لدى إعداد هذا التقرير كان يتسم بالتعادل، وصحبته لهجة خطاب عنيفة وتوترات تتناسب وذلك.

٥٢ - وإذا وُضِعت صوماليلاند وبونتلاند جانبا، تكون المنطقة الوسطى والجنوبية من الصومال هي المنطقة المتأثرة بصفة رئيسية بالتعزيز العسكري، وهي تمثل منطقة العمليات الجغرافية الرئيسية للحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة.

٥٣ - ونتيجة لتعادل الموقف، تم رسم خط وهمي بين الجانبين المتحاربين، يقسم المنطقة التي تضم وسط وجنوب الصومال بشكل عام إلى جزأين وصفهما التقريبي كالتالي: المنطقة الخاضعة لأكبر قدر من نفوذ الحكومة الاتحادية الانتقالية تقع على طول خط الحدود مع إثيوبيا وتشمل أجزاء من مناطق غيدو وباكول وهيران؛ والمنطقة الخاضعة لأكبر قدر من نفوذ المعارضة تشمل أجزاء من مناطق جوبا السفلى والوسطى، وباي ، وشبيلي السفلى والوسطى، ومقديشو وجلجادود. ويمتد هذا الخط الوهمي الافتراضي بشكل مائل من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، ليقسم وسط وجنوب الصومال فعليا إلى جزأين.

٥٤ - وباستثناء جيب النفوذ الصغير الذي تتمتع به الحكومة الاتحادية الانتقالية، والذي أقيم وقت إعداد هذا التقرير في منطقة جوهر التابعة لمحمد دهيري في شبيلي الوسطى، وضع كلا الجانبين الاستراتيجيات والخطط عسكرية لتوسيع مناطق نفوذ كل منهما، حيث يرغب كل منهما في دفع الخط الوهمي إلى مواقع تكون لصالحه بصورة أكبر. وعليه، فقد علم الفريق أن رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية، يوسف، والجنرال أحمد ناجي، رئيس أركان الحكومة، قد أعدا خطة عسكرية للهجوم على المعارضة. واستهدفا في هذه الخطة مواقع جغرافية مختلفة لشن عمليات عسكرية ضدها، بقصد انتزاعها من المعارضة. ومن بين هذه المواقع بايدوا وماركا ومقديشو. وتنفيذا للخطة يعتزم الاثنان توحيد مختلف المليشيات تحت سيطرتهما وتجهيزها وتدريبها في فر فر (إثيوبيا) وواجد (منطقة باكول). وينتظر أن تتوافر لديهما قوة مجموعها حوالي ٠٠٠ ٢٠ فرد.

٥٥ - ولا تنوي المعارضة الاستسلام لسيطرة الرئيس يوسف، وما برحت تقوم بالتحضيرات العسكرية لمواجهة خطط الحكومة الاتحادية الانتقالية. وتنظم المعارضة صفوفها، شأنها في ذلك شأن الحكومة الاتحادية الانتقالية، في تشكيلات عسكرية لها هيكل قيادة وسيطرة، للجمع بين المليشيات وتجهيزها وتدريبها. وقد أقامت معسكرات للتدريب العسكري في منطقة مقديشو الكبرى بما في ذلك منطقتي لانتا بورو وهيلويني، وأرسلت الأسلحة التي حصلت عليها في سوق بكارا للأسلحة إلى هذه المعسكرات. ويجري التدريب

في هذه المواقع منذ عدة أشهر. كما أُبلغ فريق الرصد بأنها ربما تكون قد أرست برامج تدريبية إضافية في منطقة دوساماريب، وفي جلجادود، ومنطقة دينسور، في باي. ويعتقد فريق الرصد أن شيخ حسن ضاهر عويس وشيخ يوسف إندوهادي، وهما من قيادي الاتحاد، قد نظما برنامجي التدريب الأخيرين.

دال – المحافظة على الوضع الراهن والقتال للمحافظة على المصالح المكتسبة

٥٦ – لا يزال قيام حكومة لها مقومات البقاء في الصومال يشكل أكبر تهديد يخشاه الأشخاص (من أعضاء مؤسسات الحكومة الاتحادية الانتقالية المختلفة، وأمراء الحرب، ورجال الأعمال، والتجار، والأصوليون الدينيون وغيرهم) الذين شقوا لأنفسهم خلال سنين من العمل في إقليم خال من القانون ممالك تسودها السلطة والطموحات السياسية الشخصية، والقوة العسكرية التي تمثلها مليشياتهم الخاصة، وربما فوق كل شيء التكديس المستمر للثروة الشخصية. ذلك أن من شأن وجود حكومة صومالية أن يغير إلى حد كبير هذه الصورة المؤلفة من ممالك خاصة. وهذا الخطر الذي يتهدد الفئات ذات المصالح المكتسبة لا يزال يشكل الحافز وراء تزايد التهديد باندلاع مواجهة عنيفة خطيرة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة، التي هي في الواقع تحالف قائم على المصلحة الهدف منه الحفاظ على المصالح المكتسبة.

٥٧ – وقد ظلت المصلحة الذاتية لمعارضي إقامة حكومة حقيقية تشكل أحد المعطيات الثابتة وكشف فريق الرصد في تقريريه السابقين تفاصيل هذه المشكلة الأساسية التي يعاني منها الصومال. ولا تزال هذه المشكلة قائمة وقد أصبح الموضوع الرئيسي في هذا التقرير هو الاتجاه المستمر نحو تصاعد احتمال اندلاع العنف في إطار نمط قائم على حماية المصالح المكتسبة المترسخة.

٥٨ – ولا يزال النمط المتمثل في حل الخلافات السياسية وحماية المصالح باستخدام السلاح مستمرا، ويساعد على استدامته الاقتناء المستمر والمتزايد للأسلحة من مصادر خارج الصومال في انتهاك للحظر المفروض على توريد الأسلحة. وما زال المتورطون في انتهاكات حظر الأسلحة اليوم، الذين يشكلون أكبر العوائق في طريق السلام والاستقرار في الصومال، هم نفس الأشخاص الذين كانوا ضالعين في انتهاكات حظر الأسلحة منذ أن بدأ فريق الرصد عمله في أوائل عام ٢٠٠٤، مع بعض الاستثناءات القليلة.

رابعا – الأنشطة المالية والبحرية الرامية إلى إدرار الدخل

ألف – الإدارات المحلية والإيرادات

٥٩ – تشكل الضرائب مصدر الإيرادات الرئيسي الذي يتيح للحكومات تعزيز التنمية، والاستثمار، وتوفير الخدمات العامة، والهياكل الأساسية وقد قامت فصائل وعشائر وجماعات مختلفة في الصومال، بمجرد انهيار الحكومة المركزية تقريبا، بإعلان سلطتها في مناطق معينة وإنشاء إدارات محلية فيها. وما زالت الصراعات مستمرة من أجل السيطرة على الضرائب البلدية والمحلية، والأصول العامة، والموارد الاقتصادية والطبيعية وما تدره من إيرادات. ويمكن تعريف الإدارة المحلية، لأغراض هذا التقرير، بأنها منطقة يمكن أن تشمل إقليما أو مدينة أو مقاطعة يملك فيها زمام السيطرة الحكومية والإدارية الفعلية أحد الأفراد أو إحدى الجماعات.

٦٠ – وفيما يتعلق بتنظيم الإدراة المحلية وهيكلها، يمكن لشخص واحد أن يمارس سيطرة عامة على منطقة من تلك المناطق أو أن تقتسم الإدارة مجموعة من الأشخاص يتصرفون كأصحاب نصيب في الإيرادات المحققة. وفي الحالة الأولى، يكون الشخص هو الرئيس الإداري للمنطقة ويحتكر القوة ويمارس السلطة بواسطة نواب يبلغونه بالتفاصيل على أساس يومي. ويشرف النواب على ملاك من موظفي تحصيل الإيرادات الذين يقومون بجباية الضرائب والرسوم من مرافق عامة مثل المطارات والموانئ والأعمال التجارية الخاصة.

٦١ – وفي الحالة الثانية، عندما تمارس مجموعة من الأشخاص السلطة الإدارية على منطقة معينة، فإنهم يتشاطرون المسؤولية الإدارية والإيرادات. ويمكن تقديم مثال لتوضيح هذه النقطة. فقد قسمت مقديشو إلى مناطق خاضعة لسيطرة أفراد يديرونها على أساس يومي، لكن وفق ما يخدم المصلحة العليا للمجموعة. وفي حين يمكن أن يتولى شخص واحد الإشراف على تحصيل الضرائب المفروضة مقابل استعمال أحد مدارج الطائرات واستعمال الموانئ، يضطلع شخص آخر بتوفير الأمن للمرافق. ويتم تجميع الإيرادات المحصلة ثم اقتسامها فيما بين أفراد المجموعة. ويمكن أن تكون مبالغ الإيرادات المحصلة بواسطة أي من أسلوبي الإدارة المحلية مبالغ ضخمة للغاية، إذ تقدر في العديد من الحالات بملايين دولارات الولايات المتحدة. وتُستعمل حصص من هذه الإيرادات في شراء الأسلحة والذخيرة.

٦٢ – ويتضمن المرفق الرابع أمثلة للإدارات الفردية والجماعية التي تستفيد من إيرادات الضرائب المتأتية من الأصول العامة والأعمال التجارية الخاصة. ويرد وصف لإدارات محلية محددة في إطار الدراسات الإفرادية المقدمة أدناه.

باء – الإدارة المحلية لمنطقة جوبا السفلى ومدينة كيسمايو

٦٣ – كيسمايو هي خامس أكبر مدينة في الصومال، وهي تقع في منطقة جوبا السفلى، في الجزء الجنوبي من البلد. ويقدر عدد سكانها بزهاء ٠٠٠ ٨٨ نسمة. ويعيش العديد من قاطنيها في مخيمات مخصصة للمشردين داخليا منذ عام ١٩٩٢. وتتمثل مصادر الدخل الرئيسية للسكان المحليين في الفلاحة والأعمال المترلية وأعمال تحميل السفن وتفريغها في الموانئ والعمل في المطارات وجمع حطب الوقود وحرق الفحم.

٦٤ – والعقيد بري هيرالي، الذي يرأس تحالف وادي جوبا، هو المستفيد الرئيسي من الإيرادات المحصلة في منطقة جوبا السفلى، بما فيها مدينة كيسمايو. وتأتي الإيرادات من الضرائب التجارية والرسوم المفروضة في مطار وميناء كيسمايو، التي تمثل الجزء الأكبر من مجموع الحصائل.

٦٥ – ويتولى العقيد هيرالي مسؤولية الإدارة المحلية ويمارس سيطرة عامة عليها. ولديه تنظيم من المرؤوسين الذين يساعدونه في الاضطلاع بالأنشطة الإدارية في كل من مدينة كيسمايو وباقي منطقة جوبا السفلى. ولأغراض إدارة المنطقة، قام العقيد هيرالي بتعيين رئيس ومفوض مقاطعة وعمدة لكيسمايو. وفي سبيل كفالة السيطرة على نطاق إدارته، يعوّل على عدد كبير من أفراد الميليشيا، إلى جانب قائد عسكري ونائب لمساعدته. ويوجد مقر كل من التنظيمين المدني والعسكري في كيسمايو، مع انتشار ممثلين في جميع أنحاء المنطقة. وهو يستخدم الإيرادات التي يحققها من خلال إدارته المحلية في شراء الأسلحة لأفراد الميليشيا التابعة له.

٦٦ – وبالنظر إلى الأهمية الأساسية التي يكتسيها مطار وميناء كيسمايو في در الإيرادات، تعهد العقيد هيرالي اعتبارا من تاريخ كتابة هذا التقرير بإصلاح الهياكل الأساسية المادية لمرافق كلا المرفأين وهو بصدد إعادة تنظيم الإدارة وإدخال تحسينات على ملاك الموظفين. ويتولى نظام من الموظفين المحليين مهمة تحصيل الإيرادات في كل من الميناء والمطار. وهم يرتدون زيا موحدا ويستخدمون أدوات مكتبية رسمية كما وضعوا مؤخرا نظما لمراجعة الحسابات. وتؤول مهمة السيطرة على المطار إلى مشرف لديه مِلاك مكون من نحو ١١ موظفا من موظفي الجمارك والضرائب، و ٥ موظفين لشؤون الهجرة وموظفين آخرين. وقد تم إصلاح الدائرة الجمركية في المطار حيث يعمل مِلاك دائم من الموظفين منذ أيار/مايو ٢٠٠٥.

٦٧ – ويتكون مِلاك الميناء البحري من مشرف وسبعة من موظفي الجمارك والضرائب، وثلاثة أو أربعة موظفين لشؤون الهجرة وثلاثة قباطنة رصيف. ورغم خضوع هؤلاء الموظفين

للهيكل الإداري لمدينة كيسمايو، فإن المشرفين على المطار والميناء يبلغان العقيد بري هيرالي مباشرة بالإيرادات المحصلة كل يوم .

ميناء كيسمايو

٦٨ - هو ميناء من موانئ المياه العميقة يطل على المحيط الهندي وتقع أرصفته الواسعة على شبه جزيرة خارج المدينة. وتتحقق الإيرادات من الضرائب المفروضة على عمليات الاستيراد والتصدير والرسو في الميناء. وقد علم فريق الرصد أن الإيرادات المحصلة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٥ كانت على النحو المبين في الجدول ١.

الجدول ١

الإيرادات المحصلة من ميناء كيسمايو، كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ٢٠٠٥

(بدولارات الولايات المتحدة)

	ضريبة الاستيراد[أ]	ضريبة التصدير[ب]	ضريبة الرسو	المجموع
كانون الثاني/يناير	٢٣ ٥٢٢,٠٠	٢٣٤ ٨٨١,٠٠	٣٢ ٢٠٠,٠٠	٢٩٠ ٦٠٣,٠٠
شباط/فبراير	٩٥ ٤٧٩,٠٠	٢٣٣ ٠٥٥,٠٠	٤٤ ٩٠٠,٠٠	٣٧٣ ٤٣٤,٠٠
آذار/مارس	٣٥ ٩٠٩,٥٠	٢٥٣ ٦٤٨,٠٠	٣٢ ٩٠٠,٠٠	٣٢٢ ٤٥٧,٥٠
نيسان/أبريل	١٤٦ ٧٢٠,٠٠	٢٣٥ ٠٤٩,٠٠	٢٩ ٨٠٠,٠٠	٤١١ ٥٦٩,٠٠
المجموع	**٣٠١ ٦٣٠,٥٠**	**٩٥٦ ٦٣٣,٠٠**	**١٣٩ ٨٠٠,٠٠**	**١ ٣٩٨ ٠٦٣,٥٠**

(أ) تتألف الواردات أساسا من السكر والأرز والدقيق وسلع أخرى متنوعة.

(ب) تتألف الصادرات أساسا من الفحم والخردة المعدنية.

٦٩ - ويساهم الفحم بنسبة ٩٩,٧ في المائة من ضرائب التصدير المحصلة في ميناء كيسمايو، في حين تمثل صادرات الخردة المعدنية النسبة المتبقية، وهي ٠,٣ في المائة. وفي المتوسط، ترسو ١٨ سفينة في ميناء كيسمايو كل شهر. ومن ضمن هذه السفن، توجد فقط سفينتان أو ثلاث سفن للشحن، والباقي مراكب شراعية. وتأتي معظم السفن والمراكب الشراعية الوافدة إلى كيسمايو من الإمارات العربية المتحدة، في حين تختلف وجهاتها لتشمل الهند واليمن والمملكة العربية السعودية.

مطار كيسمايو

٧٠ - يقع مطار كيسمايو على بعد ١٠ كيلومترات شمال شرق المدينة، وقد كان في السابق تحت نظام سياد بري مطارا دوليا. ويقوم موظفو شؤون الهجرة والجمارك التابعون للعقيد بري هيرالي بتحصيل الرسوم من المسافرين ومن تجار القات. وتحصل معظم الإيرادات من واردات القات.

الجدول ٢

الإيرادات المحصلة من مطار كيسمايو

(بدولارات الولايات المتحدة)

الوصف	مبلغ الصنف	تقديرات الإيرادات الشهرية
ضريبة دخول/خروج المسافرين (لا تطبق على الصوماليين)	٢٠,٠٠	مسافران × ٣٠ يوما = ١ ٢٠٠,٠٠
ضريبة الهبوط (لكل طائرة)	٢٠٠,٠٠	رحلتان جويتان × ٣٠ يوما = ١٢ ٠٠٠,٠٠
ضريبة واردات القات (سعة الكيس ٢٥ كيلوغراما)	١٢,٥٠	١٢٠ كيسا × ٣٠ يوما = ٤٥ ٠٠٠,٠٠
المجموع		**٥٨ ٢٠٠,٠٠**

٧١ - وحسب التقارير الواردة، تهبط في مطار كيسمايو كل يوم طائرتان تحمل كل واحدة منهما ٦٠ كيسا من القات. بيد أن الأرقام قد تتفاوت بسبب حدوث تغيرات في وتيرة الرحلات والأحوال الجوية ومتغيرات أخرى.

جيم - الإدارة المحلية لمنطقة شبيلي الوسطى ومدينة جوهر

٧٢ - تقع مدينة جوهر على بعد ٩٠ كيلومترا شمال مقديشيو ويقدر عدد سكانها بنحو ١٠٠٠٠٠ نسمة. وهي عاصمة منطقة شبيلي الوسطى. ويمارس محمد دهيري، الذي نصّب نفسه حاكما لمنطقة شبيلي الوسطى و ''رئيسا'' لمدينة جوهر، سيطرة استبدادية على منطقة إدارته المحلية.

٧٣ - ويوجد في مدينة جوهر نظام محكم لتحصيل الإيرادات. وتتألف إدارة جوهر من رئيس (هو محمد دهيري) ونائب رئيس وسكرتير ومجلس للشيوخ. وقد أنشئ هذا الهيكل واستمر وجوده كأمرشكلي القصد منه الامتثال لطلبات زعماء العشائر المحلية، إذ يلغيه من الناحية الفعلية الأسلوب القيادي الاستبدادي الذي يتبعه دهيري. علاوة على ذلك، يعتمد

دهيري على ميليشياته من أجل كفالة التحكم في إدارته المحلية. وقد أفيد بأن حصصا عالية من الإيرادات تستخدم لدعم الميليشيا التابعة له، بما في ذلك شراء الأسلحة والذخائر.

الضرائب المحصلة من الأعمال التجارية وضرائب الدخول

٧٤ - قام محمد دهيري لأغراض جمع الضرائب المحلية في مدينة جوهر بتعيين عمدة وموظفين محليين منهم موظفون لتحصيل الضرائب. وتتمثل المهمة الرئيسية لهؤلاء الموظفين في تحصيل الضرائب من البلدية. وتيسيرا لهذه المهمة، يستعملون مركبات للقيام بجولات يومية حسب جدول زمني محدد على النحو التالي: الإثنين في الشمال؛والثلاثاء في الجنوب؛ والأربعاء في الشرق؛ والخميس في الغرب.

٧٥ - وتحصل الضرائب من مجموعة من المؤسسات التجارية التي تضطلع بأنشطة منها الاتصالات السلكية واللاسلكية والتحويلات النقدية وتسويق المواشي (الماعز والغنم)، والزراعة (منتجات من قبيل المانجو والبرتقال وزيوت الطهي). ويقوم موظفو تحصيل الضرائب بإبلاغ العمدة بثمرة أنشطتهم اليومية ويقوم العمدة بدوره بإبلاغ دهيري بالنتائج مباشرة.

٧٦ - وتقع جوهر على الطريق السريع الرئيسي الرابط بين الشمال والجنوب في الصومال وهي تشكل لذلك نقطة عبور إلزامية لحركة المرور في المنطقة الجنوبية الوسطى في الصومال. وتفد إلى جوهر حركة المركبات القادمة من مقديشو وباقي المواقع الشرقية الهامة ومن مواقع داخلية في الجهتين الشمالية والغربية. فهي تتلقى، على سبيل المثال، معظم السلع الأساسية القادمة من مدينة بيليت وين الداخلية (في منطقة هيران). وتفيد المعلومات بوجود مجزر ضخم في بيليت وين مجهز بمرافق تخزين مبردة تتسع لتخزين ٠٠٠ ٢ ذبيحة من الأغنام الموجهة للتصدير من الصومال. وتنقل الذبائح من بيليت وين إلى مقديشو عبر جوهر، حيث تؤدى الضريبة عند نقطة دخول الإدارة المحلية لجوهر.

٧٧ - وتفيد التقارير بأن للمدينة ٤ نقاط دخول على الأقل، يعمل في كل واحدة منها أربعة أو خمسة موظفين مكلفين بتحصيل ضريبة الدخول عند كل نقطة. ويتعين على جميع مركبات المسافرين وشاحنات نقل السلع أن تدفع ضريبة.

دال - الإدارة المحلية لمنطقة شبيلي السفلى

٧٨ - يتولى شيخ يوسف إندوهادي مسؤولية الإدارة المحلية لشبيلي السفلى ويقوم فيها بدور الحاكم. ويوجد مقر إندوهادي ومبنى الحكومة في بولامارير التي تقع في مزرعة موز واسعة ورائجة، شمال غربي ماركا.

٧٩ - وتشمل المنطقة الجغرافية التي تخضع لسيطرته مينائي ماركا وبراوة - وهو يملك أسطولا خاصا به لصيد الأسماك - ومطارا في ماركا. وتشمل الإدارة المحلية أيضا مجموعة من أفضل الأراضي الزراعية - بما في ذلك ''مزارع مخدرات'' عديدة توجد على أراض أُخذت من المزارعين المحليين.

٨٠ - ويستعين إندوهادي من أجل إحكام سيطرته على هذه المنطقة الجغرافية بميليشياته الخاصة المؤلفة من رجال ينتمون إلى عشيرته وبميليشيات أخرى من نفس المجموعة العشائرية المسماة الهاوية. ولدى إندوهادي أيضا عدد كبير من الحراس الشخصيين المؤلفين من أكثر الأفراد جدارة بالثقة في عشيرته.

إيرادات الضرائب

٨١ - تتأتى الإيرادات التي يمول بها إندوهادي صفقات شراء الأسلحة من أنشطة التجار، ورجال الأعمال، وميناءي ماركا وبراوة والمطار ونقاط التفتيش، والمزارع، والمنظمات غير الحكومية، وأسطول صيد الأسماك، وغير ذلك من المصادر. ويقوم ممثلو إندوهادي بتحصيل الضرائب كل أسبوع. وهو يسدد شهريا من هذه الأموال مرتبات أفراد الميليشيا، والأشخاص المقربين منه (من المستشارين والشركاء المقربين)، وشيوخ العشيرة، كما يقوم بشراء الأسلحة. وبعد تسديد هذه المدفوعات، يُعاد ما يتبقى، أي ما يعادل نحو ٠٠٠ ٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، إلى إندوهادي شخصيا.

٨٢ - ويقوم إندوهادي بتحصيل الضرائب من المنظمات غير الحكومية التي تريد العمل في المنطقة الواقعة تحت سيطرته؛ إذ يتعين علي هذه المنظمات أن تحصل على إذن من إندوهادي وأن تدفع له مبلغا ماليا كي يمكنها من الاضطلاع بأنشطتها. وهو يحصل على ١٥ في المائة على الأقل من أي إعانات تقدمها المنظمات غير الحكومية إلى السكان المحليين. أما الرسوم التي تدفعها أي منظمة غير حكومية مقابل المباني التي تشغلها، فيقتسمها إندوهادي مع مالك تلك المباني. ويعود له القرار في تحديد أي الصوماليين من أفراد عشيرته - يمكنه العمل في المنظمات غير الحكومية، ويحصل على جزء من مرتب الموظف. وله أيضا شبكة من الأفراد تقوم برصد أنشطة هذه المنظمات بغرض التحقق من تماشيها مع مصالحه المالية. وفي حالة عدم امتثال إحدى المنظمات غير الحكومية لشروطه يجبرها بالقوة على مغادرة منطقته.

٨٣ - ويملك إندوهادي أيضا مزارع مخدرات في المنطقة الواقعة تحت سيطرته، بما فيها مناطق جانال وشالامبود وقوريولي وبولامارير وكورتون واري؛ ولا يُعرف عدد المزارع بدقة، إلا أن مصادر فريق الرصد تقدر عددها بما قد يصل إلى ١٠ مزارع موزعة في مختلف أنحاء منطقته. ويُزعم أنه يتاجر في القنب (ربما يكون ذلك في هيئة حشيش).

٨٤ - وتعتمد مزارع المخدرات التابعة لإندوهادي على نظم تشغيل متطوره تشمل شبكات الري والأسمدة ومبيدات الأعشاب. ويتمتع العاملون في هذه المزارع بالخبرة في مجال زراعة المخدرات ويتقاضون مرتبات جيدة من أجل الحفاظ على ارتفاع جودة المخدرات. وتخضع المخدرات لعملية تجفيف ثم تعبأ وتخفى لتجنب لفت الانتباه. ويجري تصنيف المنتجات بحسب جودتها حيث يوجه الرديء منها إلى مقديشو والبلدان المجاورة لأغراض الاستهلاك المحلي، في حين تُشحن المخدرات الأعلى جودة في شاحنات وتُنقل إلى المدارج الجوية أو إلى ميناء ماركا لمواصلة نقلها إلى الأسواق الدولية.

٨٥ - وتتم نحو ست عمليات حصاد كل عام. ويعمل إندوهادي على توسيع نشاطه في زراعة المخدرات إما بزيادة عدد المزارع أو زيادة الإنتاجية التي تحققها كل مزرعة. ويُقال أنه يحصل في المجموع على نحو ١٠٠ ٠٠٠ دولار من جميع المزارع في كل عملية حصاد. ولإندوهادي ''ممثل خاص'' يتولى عمليات مزارع المخدرات بالنيابة عنه، وهو يستعين بميليشياته لحراسة مزارع المخدرات التي يملكها.

هاء - الأنشطة والإيرادات البحرية - الفحم ومصائد الأسماك والقرصنة

٨٦ - يمتد الساحل الصومالي على طول ٣ ٣٣٣ ميلا بحريا، ويشمل منطقة اقتصادية خالصة تمتد على مسافة ٢٠٠ ميل من البر. وما زالت الصومال دون حكومة مركزية فعالة تراقب مياهها الساحلية وتديرها. وبالتالي، فإن المياه الساحلية الصومالية تقع تحت سيطرة عدد من الإدارات المحلية المختلفة أو الميليشيات التي نصبت نفسها بنفسها بقيادة زعيم إحدى الفصائل.

٨٧ - وقد أدت هذه السيطرة المختلطة على البيئة البحرية الصومالية إلى إيجاد أو تعزيز ثلاثة مصادر هامة تدر الدخل على الإدارات المحلية، وهي كالتالي: (أ) تصدير مجموعة من السلع الأساسية من الصومال، منها كميات تجارية كبيرة من الفحم، (ب) وصول سفن الصيد الأجنبية دون قيد إلى الموارد البحرية الصومالية ومصائد الأسماك، (ج) استشراء حوادث القرصنة على نطاق واسع.

الفحم

٨٨ - لا توجد خدمات منتظمة للنقل البحري إلى الصومال، لكن توجد في الواقع سفن فردية تقوم بنقل الشحنات جيئة وذهابا من أي جهة في المنطقة أو العالم إلى أي من موانئ الصومال الأكثر أهمية في كيسمايو والمعن وماركا والآدي (مقديشو) وبربرا وبوساسو. وقد علم فريق الرصد أن كل ميناء من هذه الموانئ يخضع، على النحو المحدد أعلاه في هذا

التقرير، لسلطة إدارة محلية تفرض على مصدري ومستوردي السلع أداة إتاوات ودفع نقود مقابل تزويدها بالحماية أثناء وجود السفينة في المياه الساحلية الصومالية. ويقوم مالك السفينة أو مشغلها باتخاذ ترتيبات توفير الحماية للسفينة، من خلال خدمات وكيل يعمل باسم الإدارة المحلية. ويُدفع في ميناء المغادرة مبلغ مقدم إلى الوكيل الذي يرتب لإصدار تلخيص للسفينة في ميناء الوصول. ويكفل هذا الرسم أيضا حماية السفينة طوال وجودها في المياه الصومالية. وتخضع المراكب الشراعية وسفن الشحن العامة التي تستعمل الموانئ المذكورة أعلاه لشرط دفع هذه الرسوم. وفي العادة تكون سفن الشحن الكبيرة التي تستعمل الموانئ مخصصة لنقل المواشي أو الخردة المعدنية أو الفحم.

٨٩ - وقد أشير إلى تجارة الفحم في تقارير سابقة لفريق الرصد وفريق الخبراء بوصفها مصدرا هاما للإيرادات التي تجنيها الفصائل الضالعة في انتهاكات حظر الأسلحة. ولهذه التجارة أهمية خاصة في المناطق الجنوبية - الوسطى للصومال. وتتمثل الأسواق الرئيسية للفحم المنتج في الصومال في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن، حيث تتاجر شركات الأعمال في هذه السلعة بصورة مربحة. كما يشكل الفحم وسيلة للحصول على دولارات الولايات المتحدة من خلال عمليات صرف العملة الأجنبية.

٩٠ - والموانئ المعروفة بتصدير الفحم في الصومال هي ميناء كيسمايو، الذي يصدر أكبر كمية، وميناء المعن الواقع على بُعد ٣٠ كيلومترا شمالي مقديشو، وميناء الآدي، وهو الميناء المحلي لمقديشو.

الجدول ٣

إجمالي الإيرادات المتحققة من صادرات الفحم عبر موانئ كيسمايو والمعن والآدي من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٥

		كانون الثاني/يناير	شباط/فبراير	آذار/مارس	نيسان/أبريل	المجموع
ميناء كيسمايو	الكمية (أطنان مترية)	٨ ٤٥٨,١	٥ ٩٧٢,٦	٤ ٦٩٨	١٠ ١٢٨	٢٩ ٢٨٣,٧
	متوسط السعر (دولار الولايات المتحدة)	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
	الإيرادات (دولارات الولايات المتحدة)	١ ٦٩٧ ٠٢٠	١ ١٩٤ ٥٢٠	٩٣٩ ٦٠٠	٢ ٠٢٥ ٦٠٠	٥ ٨٥٦ ٧٤٠
				آذار/مارس	حزيران/يونيه	المجموع
ميناء المعن	الكمية (أطنان مترية)			١ ٠٢٥	٩ ٥١٣	١٠ ٥٣٨
	متوسط السعر (دولار الولايات المتحدة)			٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
	الإيرادات (دولارات الولايات المتحدة)			٢٠٥ ٠٠٠	١ ٩٠٢ ٦٠٠	٢ ١٠٧ ٦٠٠
				آذار/مارس		المجموع
ميناء الآدي	الكمية (أطنان مترية)			١ ٠٢٥		١ ٠٢٥
	متوسط السعر (دولار الولايات المتحدة)			٢٠٠		٢٠٠
	الإيرادات (دولارات الولايات المتحدة)			٢٠٥ ٠٠٠		٢٠٥ ٠٠٠

٩١ - وعلى الرغم من أن تجارة الفحم مرتبطة بأسباب عيش بعض العمال في مناطق الإنتاج، فإن جل الأرباح المتحققة في الصومال ستبقى بين أيدي المسؤولين في الإدارة المحلية بدلا من الأشخاص الذين ينتجون الفحم ويتقاضون أجورا هزيلة مقابل عملهم. وفيما يلي مختلف مراحل العملية:

(أ) الإنتاج: القطع والحرق والتعبئة في الأكياس (الصومال)؛

(ب) التجميع: جمع الإنتاج وشحنه على متن الشاحنات وتسليمه إلى الموانئ (الصومال)؛

(ج) التجارة: تكاليف الشحن والتفاوض على أسعار البيع، وشروط البيع (الصومال)؛

(د) الاستيراد: تجارة الجملة والتجزئة (بلد أجنبي).

٩٢ - وتقدر الأسعار المرتبطة بكل مرحلة من مراحل الإنتاج والتجميع بمبلغ ٠,٣٠ دولار لكل كيس زنة ٢٥ كيلوغراما. وفي مرحلة التجارة، وهي المرحلة (ج) حسب الترتيب المبين أعلاه، التي تتم في ميناء الشحن، يبلغ السعر الفعلي ١,٥٠ دولار لكل كيس زنة ٢٥

كيلوغراما (ويشمل رسوم النقل من نقطة التجميع إلى الميناء). أما سعر البيع النهائي فهو ٥ دولارات لكل كيس زنة ٢٥ كيلوغراما أو ٢٠٠ دولار للطن المتري (في ميناء كيسمايو). ولا يعرف فريق الرصد سعر الجملة في مرحلة الاستيراد، وهي المرحلة (د) أعلاه. بيد أن سعر التجزئة (السعر المحدد للمستهلك) في المرحلة الرابعة لنفس الكيس من الفحم زنة ٢٥ كيلوغراما، فيتراوح بين ١٥ و ٢٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة.

٩٣ - وقد علم فريق الرصد أن المسؤولين في الإدارة المحلية في الصومال هم الذين يشرفون على مراحل الإنتاج والتجميع والتجارة، وبالتالي فإنهم يستحوذون على الجزء الأكبر من الأرباح المتحققة. أما الفوائد الجانبية التي قد تعود للسكان المحليين فهي ضئيلة. ويستخدم جزء من الأرباح لشراء الأسلحة وتعزيز الجهاز الأمني للميليشيات التابعة للإدارة المحلية. وكمثال على ذلك، أفادت التقارير في أيار/مايو ٢٠٠٥ أن العقيد بري هيرالي قدم مساعدة مالية ودعما عسكريا لوجستيا إلى محمد إبراهيم حبسادي في معركته ضد قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن السيطرة على بايدوا.

مصائد الأسماك

٩٤ - يمكن لسفن الصيد الأجنبية دخول المياه الساحلية الصومالية دون أي قيد. وتشكل المصالح الأجنبية المحرك الرئيسي لصناعة صيد الأسماك على نطاق تجاري. وتقوم الإدارات المحلية أو زعماء الفصائل في الصومال بإبرام ترتيبات الترخيص مع جهات أجنبية من بلدان أو شركات أو سفن صيد فردية. وتتيح المياه الساحلية للصومال إمكانيات هامة لاستغلال الموارد البحرية، التي منها مواقع صيد غنية للغاية. وهناك تغيرات موسمية ملحوظة، ويشكل شهرا تشرين الثاني/نوفمبر وآذار/مارس موسمي الذروة بالنسبة لصيد الأسماك.

٩٥ - واستنادا إلى دراسات سابقة أجرتها بلدان ووكالات دولية مختلفة، تقدر الحصيلة السنوية بنحو ٠٠٠ ٣٠٠ طن من الأسماك و ٠٠٠ ١٠ طن من القشريات. وأنواع السمك التي يتم صيدها هي سمك التونة والبينيت والماكريل والحبّار والقرش وجراد البحر والربيان. ويرتفع الطلب في الأسواق الأجنبية بوجه خاص على سمك التونة والقرش وجراد البحر والربيان.

٩٦ - وتشير التقديرات إلى أن مصائد الأسماك كانت تشكل أحد أكبر مصادر الإيرادات قبل انهيار حكومة سياد بري في عام ١٩٩١، حيث تقدر تلك الإيرادات بنحو ٢٠ مليون دولار في العام. ويتعذر اليوم تحديد المبالغ الدقيقة التي تجنيها الإدارات المحلية المتعددة من أصحاب الأعمال الأجانب، سواء من إنتاج مصائد الأسماك البحرية بصفة عامة أو من إصدار تراخيص الصيد البحري بصفة خاصة. بيد أن دراسة أنجزتها مؤسسة فريق تقدير

الموارد البحرية، وهي مؤسسة محدودة المسؤولية في لندن، تحت عنوان: استعراض آثار الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم على البلدان النامية، تقرير موجز، ونشرت حزيران/يونيه ٢٠٠٥، تقدر بنحو ٩٠ مليون دولار القيمة السنوية للصيد غير القانوني وصيد القراصنة في المناطق الاقتصادية الخالصة للبلدان المشمولة بالدراسة الإفرادية في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.

٩٧ - وتوضح دراسة الحالة الإفرادية التالية نوع أنشطة الصيد التي تضطلع بها بعض شركات الصيد الأجنبية في المياه الساحلية الصومالية بالتنسيق مع إحدى الإدارات المحلية (ميناء المعن): سفينة الصيد ألفا سيرينجتي مسجلة في مومباسا بكينيا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، قام المالكون باختيار طاقم للسفينة وأخبروا أفراد الطاقم بأنهم سيقومون بعملية صيد في المياه الكينية قبالة مدينتي لامو وماليندي الساحليتين. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، غادرت السفينة ميناء مومباسا وبعد أن أبحرت لمدة تناهز ١٨ ساعة، علم الطاقم من قبطان السفينة أنهم متوجهون في الواقع إلى الصومال. وأخبر القبطان أفراد الطاقم بأنهم سيقومون بالصيد في مواقع معلن أنها ''منطقة حرب''. ثم أجبر أفراد الطاقم عندئذ إلى توقيع عقود كانت شركة في مومباسا قد أعدتها وضمنتها شرطا ينص على أنهم يوافقون على العمل في بلد في حالة حرب، ألا وهو الصومال.

٩٨ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، رست السفينة في ميناء المعن، شمال مقديشو. ولم يسمح للطاقم بالنزول إلى البر. وخلال اليومين التاليين، أحضر صوماليون محليون مدفعا قاموا بوضعه في الطابق العلوي للسفينة ''ألفا سيرينجيتي''. وقد اتضح من تحليل صورة فوتوغرافية التقطت للمدفع أنه نسخة معدلة من مدفع مضاد للطائرات من طراز Single Mark 4، عيار ٢٠ مم، استُعمل في الحرب العالمية الثانية على نطاق واسع. وغادرت السفينة الميناء في ٢ كانون الأول/ديسمبر وقامت بالصيد في المياه الساحلية بين مقديشو وكيسمايو. وقد تم صيد وتجهيز قشريات وطائفة متنوعة من الأسماك. وأثناء رحلة الصيد هذه، تولت سفينة تجارية صومالية اسمها ''سول سي'' إمداد السفينة ''الفا سيرينجيتي'' بالمؤن. وقد كانت السفينة ''سول سي'' أيضا مسلحة بمدفع أكبر بكثير وكانت في العديد من الأحيان ترافق السفينة ''ألفا سيرينجيتي'' بوصفها ''حراسة مسلحة''. وكانت هناك سفن أخرى ''صديقة'' تصيد في نفس المنطقة. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، فتحت السفينة ''الفا سيرنجيتي'' النار على سفينتين للصيد مجهولتي الهوية يبدو أنهما تطفلتا على منطقة الصيد الخاصة بها. وردت السفينتان بطلقات نارية لأسلحة صغيرة. ولم تحدث إصابات لدى أي من الجانبين وغادرت السفينتان المذكورتان المنطقة بسرعة كبيرة.

٩٩ - وتم تجهيز السمك الذي جرى صيده وتعبئته في علب تحمل علامة ''منتج كينيا''، وقد زُعم أنه موجه للتصدير على نحو غير قانوني إلى الأسواق الدولية. ويرتكز هذا الادعاء على عمليات تفتيش قام بها مفتشون أجانب للسفينة ''ألفا سيرينجيتي''. وقد علم فريق الرصد أن المالكين يوفرون خلال عمليات التفتيش المذكورة جميع مستلزمات السلامة والنظافة الصحية من أجل استيفاء الشروط الصارمة التي يفرضها المستوردون، إلا أن هذه المستلزمات تُسحب بمجرد انتهاء عملية التفتيش. كما علم الفريق أن الاتحاد الأوروبي قد اعتمد سفينة الصيد ''ألفا سيرينجيتي'' بوصفها ''سفينة تجميد''، وذلك بموجب مقرر المفوضية الأوروبية 2004/39/EC، المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ (الموافقة رقم 13/WB/KEN). ويتولى شخص اسمه عبد الله علي محمد مهمة تسهيل ترتيبات الصيد المبينة أعلاه (مع الإدارة المحلية في الصومال) عن طريق شركة وهمية تعمل من دبي، تحت اسم ''كورال كوست تريد نغ''. وقد قام فريق الرصد بإبلاغ مكتب الاتحاد الأوروبي في كينيا بوقائع هذه الدراسة الإفرادية.

القرصنة

١٠٠ - إن المياه الساحلية والعميقة في الصومال محفوفة بالمخاطر التي تهدد سلامة عبور سفن الصيد والزوارق التقليدية واليخوت وحركة السفن التجارية. وتشكل القرصنة السائدة قبالة سواحل الصومال مصدر قلق شديد لعالم الشحن البحري. فقد أصبحت للمياه الصومالية اليوم سمعة مخيفة وصنفها كل من المكتب البحري الدولي والمنظمة البحرية الدولية بوصفها من بين أكثر المياه خطرا في العالم. ويبدو أن الدافع الرئيسي لأعمال القرصنة في المياه الصومالية هو سعي الإدارات المحلية أو فرادى أمراء الحرب والميليشيات إلى الحصول على مبالغ كبيرة من المال من خلال طلب الفدية.

١٠١ - والقراصنة العاملون قبالة السواحل الصومالية محاربون مدربون، غالبا ما يرتدون الزي العسكري ويستعملون زوارق سريعة مجهزة بهواتف ساتلية ومعدات النظام العالمي لتحديد المواقع. وهم في العادة مسلحون بأسلحة آلية وقاذفات للصواريخ المضادة للدبابات (من النوع الكتفي) ومختلف أنواع القنابل.

١٠٢ - ويشكل اختطاف السفينة ''التجارية سيملو'' مثالا على عمل من أعمال القرصنة التي حدثت أثناء فترة الولاية. ففي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، اختُطفت السفينة ''سيملو'' قبالة السواحل الصومالية، وهي سفينة شحن كينية استأجرها برنامج الأغذية العالمي لنقل إمدادات الإغاثة إلى ضحايا التسونامي في الصومال. وكانت السفينة قد بدأت الإبحار من مومباسا في ٢٣ حزيران/يونيه متوجهة إلى بوساسو في بونتلاند. وقد حدد القبطان الذي

يعي مخاطر القرصنة في المياه الصومالية مسارا يبعد ٤٠ ميلا على الأقل من الشاطئ الصومالي ويقع خارج مرمى البصر من البر. ولكن في الصباح الباكر من يوم ٢٦ حزيران/يونيه، ظهر على حين غرة اثنان من الزوارق السريعة واستوليا على السفينة والطاقم مهددين بإطلاق النار.

١٠٣ - وحتى وقت كتابة هذا التقرير، ما زالت السفينة ''سيملو'' وطاقمها تحت الأسر. وقد طلب منفذو عملية الاختطاف فدية مبلغها ٠٠٠ ٥٠٠ دولار.

١٠٤ - ومثال آخر على سفينة تعرضت للقرصنة ما حدث للسفينة ''التجارية فايستي غاس''، وهي ناقلة غاز نفطي مسيل. ففي ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، استولى قراصنة صوماليون على هذه السفينة وطاقمها. وقام القراصنة بعد ذلك باقتياد السفينة إلى مكان قريب من الساحل الصومالي وأرسوها على مرمى البصر من البر. وبدأ مالكو السفينة، وهم شركة يوجد مقرها في هونغ كونغ، مفاوضات مع المختطفين. وقامت شركة هونغ كونغ في وقت لاحق بتحويل مبلغ مالي إلى شركة شحن محلية بواسطة مصرف في مومباسا، في كينيا، كما أوفدت أحد ممثليها إلى مومباسا في ١٨ نيسان/أبريل . والتقى وكيل شركة هونغ كونغ بممثل للمختطفين في مواقع مختلفة في مومباسا ودفع له الفدية المطلوبة ومبلغها ٠٠٠ ٣١٥ دولار وفق الأقساط التالية: ٠٠٠ ١٥٠ دولار في ٢٠ نيسان/أبريل؛ و ٠٠٠ ١٥٠ دولار في ٢٢ نيسان/أبريل ؛ و ٠٠٠ ١٥ دولار في ٢٥ نيسان/أبريل.

١٠٥ - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠٠٥، أصبحت حوادث القرصنة في المياه الساحلية الصومالية مألوفة إلى حد ما وهي مبينة في المرفق الخامس. بيد أن تلك القائمة غير كاملة. إذ أنه من الصعب للغاية قياس النطاق الفعلي لنشاط القرصنة؛ فقد تكون هناك حالات أخرى مرت دون الإبلاغ عنها ما دام العديد من شركات الشحن لا يبلغ عن حوادث القرصنة مخافة أن يؤدي ذلك إلى رفع أقساط التأمين التي تدفعها تلك الشركات، أو إلى إجراء تحقيقات مطولة تستغرق الكثير من الوقت. ونفس الشيء يقال عن الفدية المدفوعة، إذ أن مالكي السفن وأصحاب الشركات يرفضون الإفصاح عن أي معلومات بشأن المبالغ المالية التي يدفعونها مقابل الإفراج عن السفن والأطقم.

خامسا - بناء القدرات

١٠٦ - يمكن تعريف مفهوم ''بناء القدرات''[٢] على أنه الجهود الرامية إلى تطوير المهارات البشرية أو الهياكل الأساسية المجتمعية داخل مجتمع محلي أو داخل منظمة بغرض خفض مستوى المخاطر[٣]. كما يشمل بناء القدرات، بمفهومه الواسع، تطوير الموارد المؤسسية

والمالية والسياسية وغيرها، من قبيل التكنولوجيا، في مختلف مستويات المجتمع وقطاعاته. ويلاحظ فريق الرصد مع ذلك أن غياب حكومة مركزية مستقرة في الصومال والارتفاع الحالي في مستوى المخاطر التي تهدد باندلاع أعمال عدائية واسعة النطاق قد أعاقا بشدة أي جهود جادة لبناء القدرات على الصعيد القطري بل ربما تسببا في تعطيل تلك الجهود تماما في الوقت الحالي.

١٠٧ - وعلى الرغم من ذلك، توجد بالفعل خطط للمضي قدما في بناء القدرات في الصومال في الوقت المناسب، في القطاع المالي على سبيل المثال، كما يتبين مما يلي:

١٠٨ - يشكل مشروع تطوير القطاع المالي إحدى أهم الخطط وتقدر مدته بنحو سنتين اعتبارا من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦. ويتمثل محور التركيز الرئيسي للمشروع في تعزيز قطاع التحويلات في الصومال بغرض زيادة امتثاله للنظم المالية الدولية وتمهيد الطريق لإرساء قطاع مصرفي تجاري رسمي.

١٠٩ - وتشمل المشاريع الإضافية تقديم الدعم من أجل إنشاء مكتب للمراقب المالي العام في الصومال، وإنشاء مصرف مركزي، وتطوير مبادرة توليد الإيرادات. وفيما يتعلق بالخدمات المالية، علم فريق الرصد أن بعض المشاريع قد أنجزت، أو أنها قيد الإنجاز، وذلك بدعم من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال والمفوضية الأوروبية والبنك الدولي.

سادسا - التنسيق مع الدول المجاورة والمنظمات الأخرى

ألف - الدول المجاورة

اليمن

١١٠ - بدعوة من حكومة اليمن، قام خبراء الأسلحة بالسفر إلى اليمن خلال الأسبوع الثاني من آب/أغسطس. وعقدت اجتماعات مع كل من نائب الوزير لشؤون أوروبا والأمريكتين والمنظمات الدولية في وزارة الخارجية، ومع وزير الداخلية. وركزت المناقشات على ثلاثة مواضيع هي: (أ) قيام السلطات اليمنية بضبط شحنة من الأسلحة المهربة كانت منقولة على متن مركب شراعي عبر خليج عدن متجهة إلى الصومال، وشبكات تهريب الأسلحة بصفة عامة؛ و (ب) استراتيجيات الحكومة وخططها للتعامل مع الأسلحة غير القانونية؛ و (ج) الرحلات الجوية ذهابا وإيابا بواسطة الطائرات العسكرية التابعة للحكومة من اليمن إلى الصومال خلال تموز/يوليه ٢٠٠٥. وقد أبدت السلطات اليمنية تعاونا كبيرا خلال المناقشات وقدمت معلومات أفادت فريق الرصد في عمله كثيرا. وعقب هذه

الاجتماعات، قدمت السلطات اليمنية إلى فريق الرصد ردا رسميا مؤرخا ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥ على الأسئلة التي نوقشت خلال الزيارة. وقد أُدرج ردها بشأن الموضوعين (أ) و (ج) أعلاه في مواضع أخرى من هذا التقرير. أما ردها على الموضوع (ب) - أي استراتيجيات الحكومة وخططها للتعامل مع الأسلحة غير القانونية (أي الفقرة ٣ (ب) من الولاية: تقييم الإجراءات التي اتخذتها السلطات الصومالية، وكذلك الدول الأعضاء، ولا سيما دول المنطقة، من أجل التنفيذ التام لحظر توريد الأسلحة)، فينص على ما يلي:

”لا توجد جهة محددة ترعى تهريب الأسلحة من اليمن إلى الصومال باعتبار أن ذلك يعد جريمة يعاقب عليها القانون. وتوجد بعض الأسلحة الخفيفة والمتوسطة في أيدي المواطنين أيضا. وباعتبار وزارة الداخلية الجهة الموكل إليها مسؤولية حفظ الأمن العام والنظام والسكينة العامة وحماية الأرواح والأعراض والممتلكات فقد عملت وزارة الداخلية على الحد من النشاط غير المشروع للاتجار بالأسلحة والتهريب، من خلال الوسائل المبينة أدناه:

”أولا - في المجال القانوني

”طرحت مسودة قانون من أجل تعديل قانون حيازة الأسلحة. ويقوم مجلس النواب حاليا بالنظر في هذه المسودة. وتسعى الحكومة جاهدة عن طريق هذا الإجراء إلى وضع ضوابط صارمة على تجارة الأسلحة المحلية، وإلى حظر حركة الأسلحة عبر الحدود.

”ثانيا - في المجال البحري

”تقوم مصلحة خفر السواحل بتأمين الساحل اليمني بواسطة دوريات بحرية، من أجل ضبط أي إخلالات بأمن البلد تحدث من جهة البحر. وقد وسَّعت من نطاق أنشطتها عن طريق رسم خطة عمل تغطي فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وذلك بمساعدة من السلطات الأمريكية، بغية تعزيز أداء مصلحة خفر السواحل في مجال الإجراءات الأمنية، لكي تتمكن من تأمين جزء من الشريط الساحلي وفقا لخطة المصلحة لمكافحة الإرهاب. وتستلزم هذه الخطة موارد جمة، يمكن الحصول عليها عن طريق الدعم المقدم من الجهات الصديقة، وفي مقدمتها على وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك نتيجة الدور الذي تقوم به اليمن كشريك في مجال مكافحة الإرهاب. وتجدون مرفقا طيه نسخة من خطة المصلحة باللغة الانكليزية.

"ثالثا – في المجال البري

"نفذت المرحلة الولى من خطة جمع الأسلحة المتوسطة والأسلحة الثقيلة، بما في ذلك الحظر المفروض على حيازة هذه الأسلحة، عن طريق ما يلي:

"(أ) شراء الأسلحة الخطيرة من المواطنين بما فيها الصواريخ المحمولة على الكتف والمدافع الرشاشة الخفيفة والمتوسطة. وقد أنفق مبلغ ١٠ بلايين دينار يمني في هذه العملية، مما ترتب عليه استنزاف الموارد المخصصة للاحتياجات الإنمائية، باعتبار ما تمثله هذه العملية من عبء إضافي على ميزانية الدولية؛

"(ب) قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة عن طريق شراء بعض الأسلحة الخطيرة، من المواطنين بما فيها الأسلحة المحمولة على الكتف، وجمع وتدمير عدد من هذه الأسلحة تحت إشراف خبراء من الولايات المتحدة الأمريكية، لضمان تدميرها بطريقة مشروعة؛

"(ج) تتكون الأعمال التحضيرية للمرحلة الثانية لخطة جمع الأسلحة من أربع مراحل هي كما يلي:

"'١' التهيئة والإعداد لعملية جمع الأسلحة بواسطة جمع المعلومات عن الأشخاص الذين توجد بحوزتهم هذه الأسلحة وتقدير الوقت المناسب لتنفيذ الخطة؛

"'٢' إعداد البرامج التنفيذية للخطة من خلال التدابير التالية:

"– تحديد الأسلحة التي يتم ضبطها وبيان التعويض المناسب لكل منها؛

"– وضع برامج إعلامية توضح أهمية تسليم الأسلحة، واعتبار حيازتها مظهرا غير حضاري وسببا رئيسيا في التهيئة لمعظم الجرائم؛

"– إصدار إعلان من وزارة الداخلية يطالب المواطنين بإبداء التعاون والمشاركة في تنفيذ خطة جمع الأسلحة، وتحديد جدول زمني للتنفيذ يبدأ فور نفاذ المدة المحددة للتسليم الطوعي للأسلحة من قبل المواطنين مقابل التعويضات المتفق عليها من اللجنة المختصة، ويوضح أن الحكومة ستشرع في تنفيذ إجراءات للبحث والتحري عن الأسلحة وحائزيها ومن أجل إنفاذ القانون؛

‘‘‘٣‘ بدء التنفيذ ميدانيا من خلال تشديد القيود الأمنية بمنافذ الدخول/الخروج وفي المناطق الساحلية والأماكن الأخرى المحتمل أن ترتكب فيها جرائم تهريب الأسلحة؛

‘‘‘٤‘ عند انقضاء المهلة النهائية لتسليم الأسلحة، تتخذ إجراءات لجمع معلومات بشأن الأسلحة، وإجراءات لعملية المصادرة تتم بالتنسيق مع الأجهزة القضائية.

’’وحيث أن جميع هذه الجوانب تشكل أعباء إضافية على عاتق البلد، وتؤثر في جهوده الإنمائية فإن تنفيذ هذه المرحلة يقتضي التماس الدعم اللازم. ونحن نأمل في الحصول على الدعم في هذا المسعى من البلدان الصديقة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبار أن التدابير المذكورة تمثل جزءا من جهود اليمن في مكافحة الإرهاب‘‘[1].

١١١- وعلاوة على ذلك، قام وزير الداخلية، أثناء المناقشات التي جرت في صنعاء، بتزويد فريق الرصد بوثيقة تتضمن تدابير إضافية تشمل القدرات المعززة لخفر السواحل في اليمن من أجل زيادة فعالية مكافحة شبكات الاتجار بالأسلحة العاملة بين اليمن والصومال.

كينيا وإريتريا وإثيوبيا وجيبوتي

١١٢- وفقا للفقرة ٣ (ب) من ولاية فريق الرصد، طلب الفريق كذلك معلومات من كينيا وإريتريا وإثيوبيا وجيبوتي بشأن الأعمال التي قامت بها هذه البلدان للامتثال لحظر الأسلحة وتنفيذه. ووفقا لذلك بعث الفريق رسائل إلى البلدان المذكورة أعلاه وطلب منها الرد بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

الصومال

١١٣- حاول منسق فريق الرصد في ثلاث مناسبات الاجتماع برئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية، السيد علي محمد جيدي، غير أن مكتب السيد جيدي لم يستجب باتخاذ ترتيبات لعقد الاجتماع المذكور. بيد أن الفريق اجتمع بحسين عيديد، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية لمناقشة شواغله بشأن رفع حظر الأسلحة. وشدد الوزير على أنه لا بد، بغية تمكين الشعب الصومالي من البقاء، وتوفير فرص النجاح لعملية السلام، من عدم الاكتفاء بمواصلة حظر الأسلحة وحسب، بل تعزيز هذا الحظر. واجتمع فريق الرصد كذلك بأعضاء من المعارضة أوضحوا أن الهدف النهائي هو تنحية الرئيس يوسف والسيطرة على مؤسسات الحكومة الاتحادية الانتقالية.

باء – المنظمات الأخرى

١١٤- اتصل فريق الرصد بفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، المنشأ عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) وفريق الرصد المعني بالقاعدة والطالبان، المنشأ عملا بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، وتبادل الآراء معهما. واجتمع بعض أعضاء فريق الرصد كذلك في مناسبات عديدة بالممثل الخاص للأمين العام المعني بالصومال، فرانسوا لونسيني فال، وتبادلوا معه الآراء والمعلومات.

١١٥- واجتمع فريق الرصد كذلك مع ممثلين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكاتب منظمة الأغذية والزراعة في الصومال، وأعرب الممثلون عن رغبتهم في التعاون مع فريق الرصد من أجل وضع اقتراحات ترمي إلى منع صيد الأسماك غير القانوني وغير المنظم والذي لا يخضع للرقابة في المنطقة الصومالية الاقتصادية الخالصة ومنع صادرات الفحم. وأقرُّوا كذلك بأنه يتعين النظر في مثل هذه المقترحات حتى يمكن وضع تدابير إضافية لتعزيز فعالية حظر الأسلحة.

سابعا – الاستنتاجات والتوصيات

ألف – الاستنتاجات

١١٦- تتسم فترة الولاية الحالية بارتفاع ملحوظ في عدد انتهاكات حظر الأسلحة، التي تورط فيها ١٠ وزراء من وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية ورئيس هذه الحكومة. ويتماشى هذا الارتفاع في عدد الانتهاكات مع استمرار تسليح وسط الصومال وجنوبه. وتتخذ كل من الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة استعدادات ذات طابع عسكري تنم بشكل واضح عن عزم الجانبين مقاتلة بعضهما البعض. ويبدو أن العملية السياسية قد توارت في ظل هذه الاستعدادات العسكرية.

١١٧- وظل سوق باكارا للأسلحة في مقديشو خلال فترة الولاية الحالية يقوم بدور رئيسي كوسيط لإيصال الأسلحة إلى أعضاء المعارضة وغيرهم مما يشكل انتهاكا للحظر المفروض على توريد الأسلحة. ويمثل هذا السوق أحد العوامل الهامة التي تساهم في زعزعة استقرار الصومال. وهناك عنصر جديد وهام آخر أسهم في استمرار انعدام الاستقرار في الصومال أثناء فترة الولاية الحالية، والدعم المسلح المباشر الذي تقدمه دول بالمنطقة للحكومة الاتحادية الانتقالية أو للمعارضة. وقد أدى الدعم الذي تقدمه هذه الدول إلى رفع مستوى التوتر بين الجانبين، مما أفضى إلى زيادة التسليح وتنامي خطر توسيع نطاق العنف في وسط الصومال وجنوبه.

١١٨- ونظرا لمستوى التوتر المرتفع بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة وما نتج عن ذلك من زيادة هائلة في تدفق الأسلحة إلى الصومال، فإن فريق الرصد يقترح أن ينظر مجلس الأمن في اتباع نهج جديد في التعامل مع انتهاكات حظر الأسلحة. وقد وضع الفريق نهجا يهدف إلى تعزيز فعالية الحظر المفروض على توريد الأسلحة. وتمثِّل عبارة حظر الأسلحة المتكامل الوصف الأمثل لهذا المفهوم الجديد. وهو يشمل جوانب مالية وبحرية ويرمي إلى تخفيض الأموال المتوافرة للإدارات الصومالية المحلية التي يديرها الوسطاء المنشقون عن الحكومة الاتحادية الانتقالية - أمراء الحرب السابقون - الذين يستخدمون الأموال لشراء الأسلحة. وترد أدناه تفاصيل مفهوم حظر الأسلحة المتكامل.

باء - التوصيات: نهج يقوم على حظر الأسلحة المتكامل

١١٩- بناء على مجمل المعلومات الواردة في التقارير السابقة الصادرة عن فريق الخبراء وفريق الرصد، وفي هذا التقرير، ونظرا لحالة الفوضى التي تعم الصومال حاليا، فإن فريق الرصد يقترح أن ينظر مجلس الأمن في اعتماد وتنفيذ مفهوم لحظر الأسلحة المتكامل. ويرى فريق الرصد أن ثمة ضرورة لفرض حظر متكامل على الأسلحة في هذا الوقت بسبب الارتفاع الملحوظ والخارج عن السيطرة الذي طرأ على تدفقات الأسلحة إلى الصومال وعدد انتهاكات حظر الأسلحة المتعلقة بها.

١٢٠- ويُعرِّف فريق الرصد مفهوم حظر الأسلحة المتكامل على أنه عملية تنطوي على الجوانب التالية:

(أ) إعادة تأكيد ومواصلة حظر الأسلحة المفروض على الصومال، بموجب قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢)، الفقرة ٥؛

(ب) فرض حظر تجاري على صادرات الفحم من الصومال؛

(ج) فرض حظر على صيد السفن الأجنبية للأسماك في المياه الصومالية، وحظر تجاري على صادرات الأسماك التي يتم صيدها في المياه الصومالية.

١٢١- ويرمي النهج المبين أعلاه إلى تعزيز فعالية إنفاذ حظر الأسلحة على الصومال عموما، عن طريق تخفيض الأموال المتوافرة للإدارات المحلية ولأمراء الحرب وغيرهم من الضالعين في شراء الأسلحة منتهكين بذلك الحظر المفروض عليها. ويتمثل الهدف المنشود من ذلك في وقف التدفق الحر للأسلحة إلى الصومال عن طريق الجهات التي تنتهك الحظر المفروض على الأسلحة، أي أولئك الذين اكتسبوا قدرة مالية عن طريق جني الإيرادات

المتأتية جزئيا من صادرات الفحم الصومالي، ومنح حقوق الصيد لشركات صيد الأسماك الأجنبية في المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال.

١٢٢- وسيتوقف هذا الاقتراح على التعاون فيما بين الدول في المجتمع الدولي على منع الأنشطة غير القانونية وغير الشرعية التي لا تسيطر عليها الحكومة وفرض حظر عليها، حيث أنها تتصل بالتجارة مع الشركات بالبلدان الأجنبية. وعلاوة على ذلك يمكن تطبيق الاقتراح وإنفاذه بواسطة اتفاق يُبرم فيما بين الدول في المجتمع الدولي إلى حين إرساء حكومة في الصومال على النحو السليم.

١٢٣- ولا يرمي الاقتراح إلى التأثير بشدة على أفراد المجتمع المدني الصومالي الذين يمارسون أنشطة كفاف تقليدية ومحلية ويومية من أجل الاستهلاك المحلي، أو إلى فرض القيود عليهم. ويُقِر الفريق بأن الاقتراح لن يؤثر على هبات الأسلحة التي تقدمها الدول إلى الصومال.

الحواشي

(١) ترد بالنص الانكليزي ترجمة للنسخة العربية الأصلية مقدمة من حكومة اليمن (انظر المرفق الثاني).

(٢) وفق تعريف الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

(٣) المخاطر: احتمال العواقب الوخيمة أو الخسائر المتوقعة (فيما يتصل بالوفيات أو الإصابات أو الممتلكات أو سبل العيش أو إعاقة النشاط الاقتصادي أو الإضرار بالبيئة) نتيجة للتفاعلات بين الأخطار الطبيعية أو المستحدثة بفعل البشر والظروف الهشة (تعريف الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث).

المرفق الأول

مشتريات ومبيعات الأسلحة في سوق باكارا للأسلحة التي جرى التحقيق فيها أثناء فترة ولاية الفريق

الأفراد الذين يبرمون الصفقات في سوق إرتوغتي	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ إبرام الصفقات	دور (المورد/المشتري/البائع)
محمد قنياري أفرح		
رجل أعمال ووزير الأمن الوطني في الحكومة الاتحادية الانتقالية	ذخيرة لمدفع مضاد للطائرات من طراز ZU-23 وقذائف هاون	اشترى الأسلحة عن طريق ممثليه عبدي جيلاو وعلي يوسف
	١٦ آذار/مارس ٢٠٠٥	
	١٠ مدافع رشاشة من طراز PKM	اشترى الأسلحة
	٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
	مدفعان مضادان للطائرات من طراز DShK، وذخيرة متنوعة لمدافع رشاشة مزودة بأحزمة للذخيرة ومدافع مضادة للطائرات مثل المدافع من طراز ZU-23-2 و ZU-23-4	اشترى الأسلحة
	١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
	ذخيرة لمدافع هاون و ١٠٠ قذيفة لأسلحة مضادة للدبابات من طراز B-10	اشترى الأسلحة عن طريق ممثليه عبدي جيلاو وعلي يوسف
	٦ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	٢٠ بندقية هجومية من طراز AK-47، وذخيرة لمدفع مضاد للطائرات من طراز ZU-23 وذخيرة لمدافع هاون وأسلحة خفيفة، وأحزمة ذخيرة لمدافع رشاشة	اشترى الأسلحة
	٩ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	٥٠ بندقية من طراز AK-47، و١٠ مدافع رشاشة من طراز PKM وذخيرة متنوعة	اشتراها مع عاطو وموسى سودى لحبسادي
	١١ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	٤٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 وذخيرة لمدفع مضاد للطائرات من طراز ZU-23 ومدافع هاون	اشترى الأسلحة
	١٧ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	٥٠ بندقية من طراز AK-47 وأربع مدافع رشاشة من طراز PKM وذخيرة للأسلحة الصغيرة ومدافع هاون ومدافع من طراز ZU-23 وخزانات ذخيرة لبنادق هجومية من طراز AK-47 وأحزمة ذخيرة فارغة للمدافع الرشاشة من طراز PKM	اشترى الأسلحة
	٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	ذخيرة متنوعة تشمل ١٢٠ قذيفة عيار ١٢٠ مم	اشترى الأسلحة
	٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥	

الأفراد الذين يبرمون الصفقات في سوق إرتوغتي	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ إبرام الصفقات	دور (المورد/المشتري/البائع)
	ذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة
	٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥	
	ذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة
	١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥	
	ثلاث مدافع رشاشة من طراز PKM	اشترى الأسلحة
	١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥	
	٧٠ بندقية هجومية من من طراز AK-47 و ١٠ مدافع من طراز RPG-2 و ٤ مدافع هاون ومدفعان مضادان للطائرات من طراز DShK وذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة
	٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥	
	ذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة
	٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥	
	ذخيرة لمدافع هاون ومدافع من طراز ZU-23 و DShK و B-10 و ZP-39	اشترى الأسلحة
	٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥	
	٣٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ٧ مدافع رشاشة من طراز PKM و ١٠٠ قنبلة لمدافع من طراز RPG-7	اشترى الأسلحة عن طريق ممثليه عبدي جيلاو وعلى يوسف
	١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥	
	قطعة سلاح واحدة مضادة للدبابات من طراز B-10 وذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة
	٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥	
	ذخيرة لأسلحة صغيرة وكبيرة	اشترى الأسلحة
	٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥	
	ذخيرة لأسلحة صغيرة وكبيرة	اشترى الأسلحة
	٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥	
ممثل عشيرة توني	٤ مدافع من طراز PKM و ٢ من طراز RPG-7 وذخيرة	اشترى الأسلحة. وتحارب هذه العشيرة آل شيخال بشأن أراض زراعية في منطقة كيسمايو
	٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
	٨ مدافع من طراز PKM	اشترى الأسلحة
	٢ أيار/مايو ٢٠٠٥	
العقيد عمر "فياسكو"	مدفعان من طراز DShK	اشترى الأسلحة
	١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	

الأفراد الذين يبرمون الصفقات في سوق إرتوغتي	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ إبرام الصفقات	دور (المورد/المشتري/البائع)
بشير راجي	١٠٠ قذيفة من قذائف الهاون عيار ١٢٠ مم	اشترى الأسلحة مع عبد القادر بيي
رجل أعمال	**٩ آذار/مارس ٢٠٠٥**	
	مدفع مضاد للطائرات من طراز ZP-39	اشترى الأسلحة
	١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
	مدفع واحد من طراز ZU-23 وذخيرة	اشترى الأسلحة
	٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
	ذخيرة قيمتها ٠٠٠ ٥٠ دولار	اشترى الأسلحة مع أبوكار عمر عدن وديلاف
	٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
	ذخيرة	اشترى الأسلحة مع موسى سودى بالاستعانة بممثلهم يوسف غاربود
	٧ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	مدفعان من طراز DShK وذخيرة لمدافع من طراز ZU-23 ومدافع هاون	اشترى الأسلحة عن طريق ممثليه يوسف غاربود
	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	٨٠ مدفعا من طراز PKM وذخيرة لأسلحة صغيرة	وصلت هذه الشحنة على متن طائرة إلى مطار عيسالي، بالقرب من المعن. والغرض هو بيعها بسوق باكارا للأسلحة
	١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥	
جمال عدني دهيري	قطعة سلاح واحدة مضادة للدبابات من طراز B-10 ومدفع واحد مضاد للطائرات من طراز Dhuunshilke (مدفع مضاد للطائرات بماسورة واحدة) و ٤ مدافع من طراز RPG-7	اشترى الأسلحة
	١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
ممثل عشيرة ماريهان	مدفع مضاد للطائرات من طراز Dhuunshilke	اشترى الأسلحة. لمحاربة آل غاري بسبب سرقة مواشي. بنواحي منطقة الوعاق
	١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
	بنادق كثيرة من طراز AK-47	اشترى الأسلحة
	٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥	
ممثل عشيرة صاليبان	مدفعان من طراز DShK وقطعتان سلاح مضاد للدبابات من طراز B-10 و ٨ مدافع من طراز PKM وذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة. لمحاربة آل السعد في وسط الصومال (جالجدود/ وهدج) بشأن مقتل بعض المشايخ
	٦ آذار/مارس ٢٠٠٥	
	٥٠ بندقية من طراز AK-47 وذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة
	١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥	
	مدفع واحد من طراز ZU-23 وذخيرة	اشترى الأسلحة
	١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	

الأفراد الذين يبرمون الصفقات في سوق إرتوغتي	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ إبرام الصفقات	دور (المورد/المشتري/البائع)
عبد الكريم فرح لقانيو، ''رئيس'' ''ميدلاند''	ذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة
	١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
	مدفع واحد من طراز Dhuunshilke، ومدفع واحد من طراز DShK	اشترى الأسلحة عن طريق بيع أسلحة (صغيرة) ''في سوق باكارا'' للأسلحة، وكان قد استلم هذه الأسلحة من إثيوبيا
	٢ أيار/مايو ٢٠٠٥	
موسى سودى بالاهاو		
وزير التجارة في الحكومة الاتحادية الانتقالية	مدفع واحد من طراز DShK وذخيرة متنوعة، معظمها لمدافع من طراز ZU-23	اشترى الأسلحة
	١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
	١٠٠ قذيفة من عيار ١٢٠ مم	اشترى الأسلحة
	٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
	ذخيرة	اشترى الأسلحة مع بشير راجي، بالاستعانة بممثلهما يوسف غاربود
	٧ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	٤٥ بندقية من طراز AK-47، وذخيرة متنوعة، وحقائب وأحزمة ذخيرة وأحزمة ذخيرة لمدافع رشاشة	اشترى الأسلحة. وهي موجهة ''لقوات الاحتياط'' خارج مقديشو
	٨ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	ذخيرة وملابس ميدان ومعدات تحميل	اشترى الأسلحة
	٩ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	٥٠ بندقية من طراز AK-47 و١٠ مدافع من طراز PKM وذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة مع قنياري وعاطو لحبسادي
	١١ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	ذخيرة متنوعة غير أن معظمها من قذائف هاون عيار ١٢٠ مم	اشترى الأسلحة
	١٧ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	٥٠ بندقية هجومية من طراز AK-47، وخزانات ذخيرة لهذه البنادق، وصناديق ذخيرة، وأحزمة ذخيرة فارغة لمدافع من طراز PKM وأحزمة لرجال المليشيا وذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة ''لقوات الاحتياطي''المتواجدة في لانتابورو (مقديشو)
	٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	ذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة
	٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥	
	مدفعان هاون من عيار ٨٠ مم وذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة
	٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥	

الأفراد الذين يبرمون الصفقات في سوق إرتوغتي	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ إبرام الصفقات	دور (المورد/المشتري/البائع)
	مدفع من طراز ZP-39	اشترى الأسلحة
	١١ تموز/يوليه ٢٠٠٥	
	ذخيرة متنوعة بما فيها ذخيرة لمدافع من طراز ZU-23 و DShK و ZP-39 ومدافع هاون والسلاح المضاد للدبابات من طراز B-10 و RPG-7.	اشترى الأسلحة
	٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥	
عمر محمد محمود "فينيش"		
وزير الشؤون الدينية والأوقاف في الحكومة الاتحادية الانتقالية. ويسيطر على ميناء مقديشو	قطعة سلاح واحدة من طراز B-10	اشترى الأسلحة عن طريق ممثل قنياري
	١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
	مدفع واحد من طراز DShK وذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة. وطلب أيضا في نفس الوقت أسلحة لم تكن متوافرة بالسوق
	٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥	
	ذخيرة	اشترى الأسلحة
	١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥	
	مدفع واحد من طراز DShK ومدفع واحد من طراز Dhuunshilke	اشترى الأسلحة عن طريق ممثله عثمان عمر
	١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥	
	مدفع واحد من طراز DShK وذخيرة	اشترى الأسلحة
	٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥	
محمد إبراهيم حبسادي عضو برلمان يسيطر على بايدوا	قطعتان سلاح من طراز B-10 و ١٥ مدفع من طراز PKM وذخيرة	اشترى الأسلحة
	١٢ آذار/مارس ٢٠٠٥	
	مدفع واحد من طراز ZP-39	اشترى الأسلحة عن طريق ممثل إندوهادي
	١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
	٧٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ٧ مدافع من طراز PKM ومدفعان من طراز DShK وذخيرة لمدافع من طراز ZU-23 وسلاح مضاد للدبابات من طراز B-10 وقذائف هاون وذخيرة لأسلحة صغيرة	أسلحة مشتراة في سوق باكارا قدمها لحبسادي مشترون غير معروفين. ملاحظة: قد تكون من حلفاء للمعارضة. والوسيط هو ممثل إندوهادي
	٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
	٤٥ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ١٠ مدافع من طراز RPG-2 و ٩ مدافع من طراز PKM وذخيرة متنوعة	اشتراها حبسادي عن طريق محمد حسن (ممثل إندوهادي)
	٢١ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	٥٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 وذخيرة متنوعة	اشتراها حبسادي عن طريق محمد حسن (ممثل أندوهادي)
	٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٥	

الأفراد الذين يبرمون الصفقات في سوق إرتوغتي	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ إبرام الصفقات	دور (المورد/المشتري/البائع)
	مجموعة كبيرة من الذخيرة	وردت من إندوهادي عن طريق ممثله محمد حسن
	٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	ذخيرة متنوعة	اشتراها إندوهادي لحبسادي
	١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥	
	٤٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ٥ مدافع من طراز PKM وذخيرة متنوعة	اشتراها حبسادي عن طريق محمد حسن (ممثل إندوهادي)
	١ آب/أغسطس ٢٠٠٥	
	١٥ بندقية هجومية من طراز AK-47، و ٦ مدافع من طراز PKM و ٨ مدافع من طراز RPG-7	اشتراها حبسادي عن طريق محمد حسن (ممثل إندوهادي)
	١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥	
بري عدن شيري "هيرالي" وزير التعمير والتوطين في الحكومة الاتحادية الانتقالية ومسؤول عن ميناء كيسمايو	٩ مدافع من طراز PKM وذخيرة لمدافع من طراز ZP-39 و BU-23 و P-10 وذخيرة لأسلحة صغيرة	اشترى الأسلحة
	١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
	مدفعان من طراز DShK وذخيرة لمدافع من طراز ZU-23 و ZP-39	اشترى الأسلحة عن طريق ممثلة عثمان عمر
	١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥	
	مدفع واحد من طراز ZP-39	اشترى الأسلحة
	١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥	
أبو كار عمر عدن رجل أعمال	قطعتان سلاح مضاد للدبابات من طراز B-10 وذخيرة متنوعة لأسلحة ثقيلة (مدافع مضادة للطائرات ومضادة للدبابات)	اشترى الأسلحة
	١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
	ذخيرة قيمتها ٥٠ ٠٠٠ دولار	اشتراها مع بشير راجي وديلاف
	٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
المتاجرون في سوق باكارا للأسلحة	٨ مدافع من طراز DShK و ١٠٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ٥٠ مدفعا من طراز PKM وذخيرة معظمها قذائف هاون	أسلحة مستوردة لسوق باكارا للأسلحة
	٨ آذار/مارس ٢٠٠٥	
	٢٤٠ مسدسا و ٣٥ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ٩٠ مدفعا من طراز PKM وذخيرة متنوعة تشمل قذائف هاون	من اليمن (شبكة تجارة الأسلحة) عن طريق بوساسو
	١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥	

الأفراد الذين يبرمون الصفقات في سوق إرتوغتي	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ إبرام الصفقات	دور (المورد/المشتري/البائع)
	١٨٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 وذخيرة متنوعة وخاصة لمدافع من طراز ZU-23	أسلحة مستوردة لسوق باكارا للأسلحة
	١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
	شحنة أسلحة قيمتها ٠٠٠ ٧٥ دولار	نصب أفراد من عشيرة جالجيل في بولو بورتو كمينا للاستيلاء على هذه الشحنة القادمة من بوساسو عن طريق جالكايو
	٦ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	٦٠٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ٥٠ مدفعا من طراز PKM و ٨٠ مدفعا من طراز RPG-2 وذخيرة متنوعة	استغرقت هذه الشحنة من اليمن (شبكة تبادل الأسلحة) المنقولة عبر بوساسو وجالكايو وبيليتاوين شهرا واحدا للوصول إلى إيرتوغتي نظرا للرقابة على الطريق وخاصة بين اليمن والصومال
	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	١٦٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ٢٠ مدفعا من طراز PKM و ١٦ مدفعا من طراز RPG-2 وذخيرة متنوعة	وردها تجار من أرتوغتي إلى سوق الأسلحة في قورويولي (جنوب غرب ماركا)
	١٨ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	٥٠٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ١٠٠ مدفع من طراز PKM و ١٢٠ مدفع من طراز RPG-2 و ٣ مدافع من طراز ZU-23 و ١٥ مدفعا من طراز DShK و ١٢ مدفعا من طراز Dhuunshilke و ٢٠ مدفع هاون من عيار ١٢٠ مم و ٦ مدافع من طراز B-10 وذخيرة متنوعة	أحد أكبر الشحنات التي وصلت السوق على الإطلاق. الطريق: عبر بوساسو وجالكايو وبيليت وين. وهذه الصفقة مخصصة لعدة تجار غير أن التاجر الرئيسي هو يوسف غاربود. انظر كذلك ما اشترته المعارضة بعد ذلك مباشرة.
	٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	١١٠ بندقية هجومية من طراز AK-47	هذه الشحنة مخصصة لتجار بسوق إيرتوغتي ووقعت في كمين نصب لها في بيليت وين.
	٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	٢٥٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ٨ مدافع من طراز PKM، ومدفعين من طراز Zu-23 و ١٠ مدافع من طراز B-10 و ٥٠ مدفعا من طراز RPG-2 وذخائر متنوعة	أسلحة مستوردة إلى سوق باكارا للأسلحة بواسطة مجموعة من التجار.
	٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥	
	عدد من المسدسات ومدافع من طراز RPG ومن طراز PKM وذخيرة متنوعة	أسلحة مستوردة إلى سوق باكارا للأسلحة بواسطة مجموعة من التجار مثل سعيد كولوه وقورشيل وعبدي سعيد
	١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥	
	شحنة مكونة من مدافع من طراز ZU-23-2 and 4 و ZP-39 و DShK و B-10 و RPG-7 وأسلحة صغيرة	وصلت عن طريق ميناء على الساحل الشرقي نظرا لقيام الرئيس يوسف بإغلاق لبوساسو أمام تجار سوق أسلحة باكارا
	٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥	

الأفراد الذين يبرمون الصفقات في سوق إرتوغيتي	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ إبرام الصفقات	دور (المورد/المشتري/البائع)
	شحنة مكونة من مسدسات وبنادق هجومية من طراز AK-47	مستوردة إلى سوق باكارا للأسلحة
	٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥	
	١٨٠ بندقية هجومية من طراز AK47 و ٧٠ مدفعا من طراز PKM وذخيرة لأسلحة صغيرة	مستوردة إلى سوق باكارا للأسلحة من خلال طريق جديدة يمتد عبر جالكايو وبيليت وين
	٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥	
	١٠٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ٤٠ مدفعا من طراز PKM	مستوردة إلى سوق باكارا للأسلحة
	٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥	
	شحنة بنادق هجومية AK-47 ومدافع RPG-7	مستوردة إلى سوق باكارا للأسلحة
	٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥	
	٣٨٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 وذخيرة	مستوردة إلى سوق باكارا للأسلحة عن طريق جالكايو
	١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥	
ممثل عشيرة غاري	٢٤ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ١٦ مدفعا من طراز PKM	اشترى الأسلحة. وتحارب هذه العشيرة آل ماريهان بشأن سرقة مواشي. منطقة الوعاق.
	٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
	بنادق هجومية كثيرة من طراز AK-47	اشترى الأسلحة
	٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥	
	بعض بنادق هجومية من طراز AK-47	اشترى الأسلحة
	٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	٦٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ١٥ مدفعا من طراز PKM	اشترى الأسلحة
	٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥	
	٢٢ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ٨ مدافع من طراز PKM و ١٠ مدافع من طراز RPG-7 وذخيرة لأسلحة صغيرة	اشترى الأسلحة
	٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥	
مالك شركة ''دن إيو إيرباد'' (Dun IyoIrbad)	مدفع واحد من طراز ZU-23	اشترى الأسلحة لفرع عشيرته (آل صليبان) الذين يحاربون آل السعد
	٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
الشيخ عدن دهيري	٢٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ٧ مدافع من طراز RPG	اشترى الأسلحة
	٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	

الأفراد الذين يبرمون الصفقات في سوق إرتوغتي	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ إبرام الصفقات	دور (المورد/المشتري/البائع)
الشيخ يوسف محمد سعيد إندوهادي	مدفعان من طراز ZU-23 وذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة
	٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥	
أمير حرب ورجل أعمال وحاكم في جنوب الصومال ومرتبط بالاتحاد الإسلامي	مدفع واحد من طراز TShK وذخيرة	اشترى الأسلحة عن طريق ممثله محمد حسن
	١٣ آذار/مارس ٢٠٠٥	
	مدفعان هاون وذخيرة	اشترى الأسلحة عن طريق ممثله محمد حسن
	١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥	
	مدفع واحد من طراز Dhuunskilke و ١٢ مدفعا من طراز RPG-2 وذخيرة لمدافع من طراز ZU-23 و B-10 وأسلحة صغيرة	اشترى الأسلحة
	٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
	٨٠ مسدسا وذخيرة متنوعة لمدافع من طراز Z-23 و DShK و PKM و RPG-7 و RPG-2 وذخيرة لأسلحة صغيرة ومعدات للتحميل	اشترى الأسلحة
	٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
	٦٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ١٢ مدفعا من طراز RPG-7 و ٤ مدافع هاون عيار ١٢٠ مم ومدفع واحد من طراز DShK ومدفعان من طراز B-10 وذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة عن طريق ممثله محمد حسن
	٧ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	٥٥ بندقية هجومية من طراز AK-47 و ١٠ مدافع من طراز PKM و ١٦ مدفعا من طراز RPG-7 وذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة
	١٨ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	٢٨ بندقية هجومية من طراز AK-47 وثلاث مدافع هاون عيار ١٢٠ مم ومدفعان من طراز Dhuunskilke ومدفعان من طراز B-10 و ١١ مدفعا من طراز RPG-2 وذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة عن طريق ممثله محمد حسن
	٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	كمية كبيرة من الذخيرة	اشترى الأسلحة من سوق إرتوغتي عن طريق ممثله لحبسادي
	٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	مدفع واحد من طراز ZU-23	اشترى الأسلحة
	٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	مدفعان من طراز Dhuunskilke ومدفعان من طراز PKM ومدفع واحد من طراز RPG-2 وذخيرة	اشترى الأسلحة عن طريق ممثله محمد حسن
	٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥	

الأفراد الذين يبرمون الصفقات في سوق إرتوغتي	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ إبرام الصفقات	دور (المورد/المشتري/البائع)
	ذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة لحبسادي
	١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥	
	٤ مدافع من طراز PKM و ٦ مدافع من طراز RPG-2 وذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة
	٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥	
	مدفع واحد من طراز ZU-23	اشترى الأسلحة
	٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥	
ممثل عشيرة بايومال	٤ مدافع من طراز PKM ومدفعان من طراز Dhuunskilke شيلكي	اشترى الأسلحة
	٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
محمد ديلاف رجل أعمال	ذخيرة قيمتها ٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية	اشترى الأسلحة عن طريق شركته (شركةبنادير) بالاشتراك مع بشير راجي وعمر عدن
	٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
	٥ مدافع من طراز PKM ومدفع واحد من طراز ZU-23	اشترى الأسلحة
	٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	مدفع واحد من طراز ZU-23	اشترى الأسلحة عن طريق شركته (شركة بنادير)
	٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥	
	مدفعان من طراز TShK وذخيرة لأسلحة صغيرة	اشترى الأسلحة
	٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥	
	مدفع واحد من طراز TShK ومدفع واحد من طراز Sekawe (مدفع مضاد للطائرات) ومدفعان من طراز B-10	اشترى الأسلحة
	٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥	
عدن صرانصور حليف حبسادي	مدفعان من طراز DShK	اشترى الأسلحة عن طريق صلاد إللكاوين
	٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥	
	٦٠ بندقية من طراز AK-47 ومدفعان من طراز PKM و ١٠مدافع من طراز RPG-7 وذخيرة متنوعة	اشترى الأسلحة
	٧ آذار/مارس ٢٠٠٥	
	٢٠ بندقية من طراز AK-47 و ٦ مدافع من طراز PKM ومدفع واحد من طراز DShK وبعض الذخيرة	اشترى الأسلحة عن طريق ممثل اندوهادي، محمد حسن
	٣ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	مدفعان من طراز DShK	اشترى الأسلحة عن طريق ممثل أندوهادي، محمد حسن
	٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥	

الأفراد الذين يبرمون الصفقات في سوق إرتوغتي	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ إبرام الصفقات	دور (المورد/المشتري/البائع)
محاكم الشريعة	٢٤ مدفعا من طراز PKM و ١٠ مدافع هاون عيار ١٢٠ مم	تم شراء الأسلحة من اليمن (شبكة تجارة الأسلحة) عن طريق تجار في سوق بكارا للأسلحة.
	٢ آذار/مارس ٢٠٠٥	
	١٠ مدافع من طراز RPG-7 و ٥مدافع من طراز RPG-7 و ٥ مدافع من طراز PKM	اشترت الأسلحة محكمة الشريعة في جنوب مقديشو
	١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥	
	١٤ مدفعا من طراز PKM و ٦ مدافع من طراز RPG-7 واربع مدافع هاون عيار ٨٠ مم وذخيرة لمدافع مضادة للطائرات	اشترت الأسلحة محكمة الشريعة في افكاهلاني.
	١٠ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	٢٤ بندقية من طراز AK-47 و ٨ مدافع من طراز PKM ومدفعان من طراز DShK وذخيرة لأسلحة صغيرة	اشترت الأسلحة محكمة الشريعة في افكاهلاني وشيركولى و (منطقة مقديشو)
	١٩ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	٧٠ بندقية من طراز AK-47 و ٨ مدافع من طراز PKM وذخيرة لأسلحة صغيرة ومدافع RPG-7 ومدافع DShK ومدافع ZU-23	اشترت الأسلحة محكمة الشريعة في أفكاهلاني وشيركولي و (منطقة مقديشو) اشترت الأسلحة.
	٢١ أيار/مايو ٢٠٠٥	
	١٤ بندقية من طراز AK-47 و ٤ مدافع من طراز PKM و ٨ مدافع من طراز RPG-2 وذخيرة لأسلحة صغيرة ومدافع من طراز DShK ومن طراز RPG-7	اشترت الأسلحة محكمة الشريعة في أفكاهلاني.
	٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥	
	١٦ بندقية من طراز AK-47 وبعض الذخيرة	اشترت الأسلحة محكمة الشريعة في شيركولى
	٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥	
	مدفع واحد من طراز DShK	اشترت الأسلحة محكمة الشريعة في وارشادا (منطقة مقديشو)
	١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥	
	٢٠ بندقية من طراز AK-47 ومدفع واحد من طراز DShK وذخيرة	اشترت الأسلحة محكمة الشريعة في أفكاهلاني
	٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥	
	١٢ مدفعا من طراز RPG-2 ومدفع واحد من طراز DShK وذخيرة متنوعة	اشترت الأسلحة محكمة الشريعة في أفكاهلاني
	٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥	
	٢٤ بندقية من طراز AK-47 و ٤ مدافع من طراز PKM وذخيرة متنوعة	اشترت الأسلحة محكمة الشريعة في أفكاهلاني
	١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥	

الأفراد الذين يبرمون الصفقات في سوق إرتوغتي	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ إبرام الصفقات	دور (المورد/المشتري/البائع)
ممثل عشيرة ريماتان	مدفعان من مدافع هاون ومدفعان من طراز RPG-7 ومدفع واحد من طراز Dhuunshilke **٣ آذار/مارس ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة، وتحارب هذه العشيرة آل ويزلي في نواحي منطقة المعن
بوطان عيسى آلين "هران كونار"وزير إعادة تأهيل وتدريب الميليشيا في الحكومة الاتحادية الانتقالية	مدفع واحد من طراز DShK وبعض الذخيرة **٢ أيار/مايو ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة
	مدفع واحد من طراز B-10 ومدفعان هاون وبعض الذخيرة **٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة
ممثل عشيرة شيخال	٥٠ بندقية من طراز AK-47 و ٨ مدافع من طراز PKM و ٤ مدافع من طراز RPG-7 و ٥٠ قنبلة يدوية وأسلحة صغيرة متنوعة **٥ أيار/مايو ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة. وتحارب هذه العشيرة عشيرة توني بشأن أراض زراعية حول منطقة كيسمايو
عثمان حسن علي (عاطو) وزير الأشغال العامة والإسكان في الحكومة الاتحادية الانتقالية	ذخيرة ومعدات تحميل **٩ أيار/مايو ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة
	٥٠ بندقية من طراز AK-47 و ١٠ مدافع من طراز PKM وذخيرة متنوعة **١١ أيار/مايو ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة مع قنيار وموسى سودي لحبسادي
	٤ مدافع هاون عيار ١٢٠ مم و ١٢٠ قذيفة لمدافع هاون عيار ١٢٠ مم **٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة
	٤٠ بندقية من طراز AK-47 و ١٠ مدافع من طراز RPG-2 وذخيرة **٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة
	٦ مدافع هاون عيار ١٢٠ مم وذخيرة متنوعة **١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة
محمود حسن علي غابو (عدي) حاكم منطقة بنادير	٤ مدافع من طراز PKM وذخيرة **٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة
	٢٢ بندقية من طراز AK-47 و ٤ مدافع من طراز PKM و ٤ مدافع من طراز RPG-2 ومدفع واحد من طراز DShK وذخيرة متنوعة لأسلحة صغيرة **١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة عن طريق ممثله محمد جيمالي وهو سمسار أيضا في سوق إرتوغتي

الأفراد الذين يبرمون الصفقات في سوق إرتوغتي	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ إبرام الصفقات	دور (المورد/المشتري/البائع)
إبراهيم عمر سبري (شلوي) عمدة مقديشو السابق	٤ مدافع من طراز PKM وذخيرة **٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة عن طريق سمسار، هو عثمان يوسف
	١٤ بندقية من طراز AK-47 ومدفعان من طراز PKM وذخيرة **١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة
	٢٥ بندقية من طراز AK-47 و ٤ مدافع من طراز RPG-7 وذخيرة متنوعة **١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة
	٢٠ بندقية من طراز AK-47 و ٧ مدافع من طراز PKM وذخيرة لأسلحة صغيرة **١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة
ممثل عشيرة جالجيل	٥٠ بندقية من طراز AK-47 و ١١ مدفعا من طراز RPG-7 ومدفعان هاون عيار ٨٠ مم وذخيرة متنوعة **٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة. وتحارب هذه العشيرة عشيرة جليل (في منطقة بيليت وين) بشأن المواشي
ممثل عشرة جالجيل	٢٥ بندقية من طراز AK-47 ومدفعان من طراز Dhuunshilke و ٦ مدافع من طراز PKM و ٤ مدافع من طراز RPG-2 وذخيرة **٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة. وتحارب هذه العشيرة عشيرة جالجيل (منطقة بيليت وين) بشأن المواشي.
	٢٢ بندقية من طراز AK-47 ومدفع واحد من طراز DShK وخيرة لأسلحة صغيرة **١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة
	أسلحة صغيرة وذخيرة **٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة
عبد القادر بيبي **منسق الميليشيا المتمركزة في مقديشو**	ذخيرة لأسلحة منها المدافع من طراز ZP-39 و ZU-23 وقذائف عيار ٨٠ مم وقذائف عيار ١٢٠ مم **٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة
	مدفع واحد من طراز B-10 ومدفع واحد من طراز DShK **١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة
	٢٠ بندقية من طراز AK-47 ومدفعان من طراز DShK وذخيرة متنوعة **٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة
محمد دهيري يسيطر على منطقة جوهر	مدفع واحد من طراز ZU-23 وقطعتان سلاح مضاد للدبابات من طراز B-10 **٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة عن طريق ممثل أحضر الأسلحة إلى جوهر. والغرض هو التمكن من حماية أفراد الحكومة عند قدومهم إلى جوهر

الأفراد الذين يبرمون الصفقات في سوق إرتوغتي	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ إبرام الصفقات	دور (المورد/المشتري/البائع)
	مدفع واحد من طراز ZU-23 **٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥**	مقايضة أسلحة صغيرة وألغام تم الحصول عليها من إثيوبيا مقابل مدفع من طراز ZU-23
محمد جامع فروح نائب وزير رعاية المعوقين واليتامى في الحكومة الاتحادية الانتقالية يسيطر على ميناء مقديشو	مدفع واحد من طراز Dhuunskilke ومدفع هاون واحد عيار ١٢٠ ملليمتر **١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة
	مدفع واحد مضاد للطائرات طراز Sekawe **١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة
عبدي قبديد الرئيس السابق لشرطة منطقة بنادير. وهو يسيطر على نقاط تفتيش بين إفغوي ومقديشو	٥ مدافع من طراز PKM، وقطعة سلاح مضاد للدبابات من طراز B-10 وذخيرة **٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة عن طريق ممثله عبدي إيلي
	٤٠ بندقية من طراز AK-47 وبعض الذخيرة **١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة
	١٨ بندقية من طراز AK-47 و ٤ مدافع من طراز RPG-7 ومدفعا هاون **١ آب/أغسطس ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة
عبدي ويف رجل أعمال. لديه مراكب شراعية مزودة بمدافع مضادة للطائرات لحماية التجار في البحر	بعض مدافع من طراز PKM ومدفعان من طراز DShK وقطعتان سلاح مضاد للدبابات من طراز B-10 وذخيرة متنوعة **٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة عن طريق ممثله على يوسف
عدن هاشي إيرو قائد تنظيم ''جهادي''	مدفعان من طراز PKM ومدفع واحد من طراز Dhuunshilke وذخيرة متنوعة **٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة
	١٢ مدفعا من طراز PKM و ٥ مدافع من طراز RPG-2 **٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة
عبد الرشيد القيتي رجل أعمال	مدفع واحد من طراز DShK وذخيرة **١١ تموز/يوليه ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة
	١٨ بندقية من طراز AK-47 و ٦ مدافع من طراز PKM **٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة
الشيخ حسن ضاهر عويس زعيم الاتحاد الإسلامي	٣٠ بندقية من طراز AK-47 و ٨ مدافع من طراز PKM و ١٠ مدافع من طراز RPG-7 **١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة

الأفراد الذين يبرمون الصفقات في سوق إرتوغيتي	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ إبرام الصفقات	دور (المورد/المشتري/البائع)
ممثل عشيرة رحانوين	٥٠ بندقية من طراز AK-47 و ٤ مدافع من طراز PKM و ١٢ مدفعا من طراز RPG-7 **٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة
عبدي وال قائد ميلشيا يعمل لحسابه الخاص	١٢ بندقية من طراز AK-47 ومدفعان من طراز PKM **٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥**	اشترى الأسلحة

المرفق الثاني

رد حكومة اليمن على فريق الرصد

١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥

يهدي الممثل الدائم لجمهورية اليمن لدى الأمم المتحدة تحياته إلى منسق فريق الرصد المعني بالصومال التابع لمجلس الأمن، ويشرفه أن يحيل طيه ردود حكومة جمهورية اليمن على الأسئلة التي أثارها أعضاء الفريق (انظر الملحقان).

الملحق الأول

الرحلات الجوية من اليمن إلى بوساسو

التاريخ	رقم الرحلة	الطائرة	الرمز	التوقيت	
٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 708	AN 26	OYAA	الوقت المقدر للوصول	١٠/٠٧
٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 708	AN 26	DEP HCMF	١٣/٠٤ لـ: OYAA	
٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 1177	AN 26	OYAA/HCMF	الوقت المقدر للوصول	٦/٣٧
٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 1178	AN 26	HCMF/OYAA	الوقت التقريبي للمغادرة	١٠/٢٩
٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 1177	AN 26	OYAA/HCMF	الوقت المقدر للوصول	٧/٣٤
٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 1178	AN 26	HCMF/OYAA	الوقت التقريبي للمغادرة	١٠/٢٣
١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 616	AN 26	OYAA/HCMF	الوقت المقدر للوصول	٨/١٥
١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 616	AN 26	HCMF/OYAA	الوقت التقريبي للمغادرة	–
١ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 707	AN 26	OYAA/HCMF	الوقت المقدر للوصول	١٠/١٥
١ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 707	AN 26	HCMF/OYAA	الوقت التقريبي للمغادرة	١٣/١١
٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥	المعلومات غير متوافرة				
٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥	المعلومات غير متوافرة				
٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 1177	AN 26	OYAA/HCMF	الوقت المقدر للوصول	٨/١٢
٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 1177	AN 26	HCMF/OYAA	الوقت التقريبي للمغادرة	١٠/٤٦
٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 1177		OYAA/HCMF	الوقت المقدر للوصول	٩/١٣
٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 1177		HCMF/OYAA	الوقت التقريبي للمغادرة	١١/٤٠
٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 1177		OYAA/HCMF	الوقت المقدر للوصول	٨/٢٤
٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 1177		HCMF/OYAA	الوقت التقريبي للمغادرة	١٠/٠٥

الملحق الثاني

[الأصل: بالعربية]

جهود الحكومة اليمنية في استقرار الأمن في الصومال

تمثل الأوضاع غير المستقرة في الصومال تهديدا مباشرا لأمن واستقرار الجمهورية اليمنية بما ينتج عنها من انفلات أمني ونزوح كبير من الصوماليين إلى اليمن وبما ينجم عنه من سلبيات كبيرة.

لذلك فقد انتهجت الحكومة اليمنية على مدى السنوات العشر الماضية سياسة واضحة تجاه الصومال بقصد إعادة الاستقرار إلى ربوعه وانتهاء الحرب الأهلية ودعم الحكومة المركزية.

ومنذ انتخاب الحكومة الحالية واليمن يواصل هذا النهج انطلاقا من ضرورة دعم الحكومة الشرعية وتلقي اليمن في هذا دعماً كاملا من المنظومة الدولية سواء من الاتحاد الأوروبي أو منظمة الاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة الأمريكية.

وانطلاقا من ذلك قامت الحكومة اليمنية وبطلب شخصي ومباشر من رئيس الجمهورية الصومالي الجديد بتقديم العون الذي طلبه وذلك بقصد دعم قدرات الحكومة الشرعية. ويمكن تلخيص ذلك الدعم الذي تم نقله في عدد من الرحلات الجوية إلى مطار بوساسو احتوت على الآتي:

- ١٥ ٠٠٠ بدلة للشرطة الصومالية.
- ٥ ٠٠٠ تغذية لعدد خمسة ألف فرد.
- ٥ ٠٠٠ قطعة سلاح فردي.

ويمكن تأطير هذه المساعدة على الشكل التالي:

١ - أنه دعم مقدم إلى الحكومة الشرعية المنتخبة. والمدعومة دوليا وبطلب منها.

٢ - تهدف تلك المساعدات إلى تقوية قدرات الشرطة والأمن حتى يتمكن الرئيس من الانتقال إلى العاصمة مقديشو لمزاولة أعماله الرسمية. وهذا لا يمكن إلا إذا تم نزع أسلحة العصابات المسلحة بها لصالح الحكومة الشرعية.

٣ - إن نزع أسلحة تلك العصابات المسلحة ومسك زمام الأمور بيد السلطة الشرعية يعتبر واحدة من أهم التحركات لمحاربة البؤر الإرهابية المسلحة الكامنة في الصومال،

وبالتالي فهذا الأمر يتفق مع سياسة كل دول العالم في مكافحة الإرهاب لقطع الطريق أمام احتمالات نشوء طالبان أخرى في الصومال.

إن دعم الأمن والاستقرار في الصومال وتقوية الحكومة الشرعية هو هدف يسعى إلى تحقيقه اليمن والمنظومة الدولية ويقدمه اليمن - بما يشكله ذلك من عبء اقتصادي عليه - بقصد القضاء على الأوضاع المتردية في الصومال وينتظر من المجتمع الدولي أن يقدر له هذا الجهد وأن يعوضه عنه بما يستحق.

الإجابة عن التساؤلات الخاصة بقضية تهريب الأسلحة إلى الصومال

الإجابة على التساؤل الأول

الوقائع

في مساء يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٤/٥/٧م تم ضبط السفينة (الزعيمة) المسماة ''النصر'' رقم (١١٨٤) على بُعد (٧٠) ميلا من الساحل اليمني من قبل سفينة أمريكية تابعة لقوات التحالف وكان على متنها أفراد الطاقم وعددهم (٧) أشخاص وهم:

١ - عبد الله باخوار

٢ - فؤاد محمد معوضه

٣ - شعيب باشعيب

٤ - رضوان عوض سالم

٥ - عمرو السباعي

٦ - ياسر فرج هذبول

٧ - قوري محمد أحمد يوسف (صومالي الجنسية)

بالإضافة إلى كمية من الأسلحة والذخائر وهي كالتالي:

- عدد (٥٣٦) بندقية من نوع AK ٤٧.
- عدد (٧) بنادق معدل.
- عدد (٢) رشاش متوسط عيار ١٤,٥ مم مع ٨٤ ذخيرة.
- عدد (١٢ ٠٠٠) طلقة ذخيرة عيار ٣٠مم.

- عدد (١ ٢٣٩) خزنات ذخيرة للبندقية AK ٧٤.
- عدد (٣٤ ٧٧٠) طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢.
- مجموعة أحزمة بندقية وعلب تنظيف.
- جهاز راديو اتصالات.
- جهاز GPS يدوي.
- وثائق وجوازات.

وكانت تلك الأسلحة والذخائر موضوعة في جوالات يتراوح عددها (بين ٣٠ و ٤٠ جوالا) وتم حجز الأسلحة لدى مسؤول الأسلحة بالسفينة الأمريكية ثم سلمت إلى السلطات اليمنية وأحيلت القضية إلى نيابة حضرموت في تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٥م مع المحتجزين وعددهم (١٢) محتجزا وهُم:

١	رشدي محمد صالح باعباد	٢	أحمد سالم صالح باعباد
٣	محمد سعيد هادي العقاري	٤	سالمين سعيد عبود باسنبل
٥	سعيد سالمين باسنبل	٦	فايز سالم صالح باعباد
٧	صالح عوض التموري	٨	ماجد حسين علي بوطلعه
٩	خالد صالح باعباد	١٠	سالم صالح محمد باعباد
١١	ميخوت علي حسن قييعي	١٢	عبد القادر عمر علي شيخ

إضافة إلى طاقم السفينة وعددهم سبعة أشخاص والمشار إلى أسمائهم سابقا. وقد اعترف أفراد الشبكة بقيامهم بتهريب شحنتين سابقتين قبل الشحنة التي تم ضبطها.

كما تبين من خلال محاضر الضبط وجود أشخاص لهم علاقة بقضايا التهريب لا زالوا فارين من وجه العدالة وتواصل الأجهزة الأمنية متابعة ضبطهم وهُم:

م	الاسم	م	الاسم
١	عبد الرحيم عبد عوض العامري	١٨	عبد القادر الصومالي
٢	عبدي هرقان (صومالي الجنسية)	١٩	محمد سعيد
٣	افنيلي علي جابر (صومالي الجنسية)	٢٠	محمد شجاع
٤	عبد الله مبارك (تنزاني الجنسية)	٢١	محمد التنزاني
٥	زكي عبد الحسن	٢٢	علي زرزوري
٦	سعد قمام	٢٣	عبد الرحمن علي (تنزاني الجنسية)
٧	عبد الله عبد الله أو (عبود)	٢٤	ميخوت (رجل مسن مجهول الهوية)
٨	عبد الرحيم القادري	٢٥	أحمد (مولود في الصومال)
٩	عبد الله يوسف فارح (صومالي الجنسية) يستلم الأسلحة في الصومال	٢٦	ماجد سكيني
١٠	محمد فارح بارود الملقب (الجوكر)	٢٧	علي بلح
١١	المهجري (مجهول الاسم)	٢٨	علي سرفي
١٢	حسين (مجهول الاسم)	٢٩	عطية (مجهول الاسم)
١٣	صالح أحمد البحسني	٣٠	عبد الله حسين
١٤	عبد الحسين الحضرمي	٣١	صبيحي (مجهول الاسم)
١٥	ايان (صومالي الجنسية)	٣٢	بامؤمن (مولود في الصومال)
١٦	شوقي باعباد (شقيق رشدي باعباد)	٣٣	عبد الرحمن توليجي (تنزاني الجنسية)
١٧	عبدي الصومالي	٣٤	علي الظرافي (الذي يقوم بتوفير الأسلحة وبيعها للعصابة)

الإجابة على التساؤل الثاني

ألف - حققت مصلحة خفر السواحل جزءا من الهدف الذي تسعى لتحقيقه وهو تأمين الموانئ اليمنية إضافة إلى القيام بأعمال الدوريات بإمكانيات متواضعة حيث استطاعت بها ضبط كميات من المخدرات والحد من ظاهرة التسلل غير المشروع إلى الجمهورية اليمنية من قبل النازحين من القرن الأفريقي وضبط كمية من المخدرات وضبط كمية من الأسلحة بالتعاون مع القوات البحرية وقوات التحالف في المنطقة.

باء - إن تدني مستوى الدخل لدى الصيادين يعتبر عائقا أمام توفير المتطلبات الضرورية للحياة اليومية لهم، وفي المقابل فإن الأرباح المغرية التي يجنيها الصيادون المهربون من أعمال التهريب التي تشمل البضائع والسلاح والمخدرات والبشر تدفع الصيادين إلى ارتكاب مثل هذه الأفعال المخالفة للقانون.

إن الوضع في الصومال أدى إلى الإقبال على هذا النوع من التجارة غير المشروعة.

كما أن وجود عدد كبير من اللاجئين الصوماليين في بلادنا يساعد على تمرير تلك الشحنات دون علم الجهات المختصة.

الإجابة على التساؤل الثالث

لا توجد جهة محددة ترعى تهريب الأسلحة من اليمن إلى الصومال باعتبار أن ذلك يُعد جريمة يعاقب عليها القانون، ونتيجة لوجود بعض الأسلحة الخفيفة والمتوسطة في أيدي المواطنين للأسباب التي سبق الإشارة إليها وباعتبار وزارة الداخلية الجهة الموكل إليها مسؤولية حفظ الأمن العام والنظام والسكينة العامة والآداب العامة وحماية الأرواح والأعراض والممتلكات، فقد عملت وزارة الداخلية على الحد من النشاط غير المشروع للاتجار بالأسلحة والتهريب وذلك من خلال عدة مجالات:

أولا – في المجال القانوني

تم تقديم مشروع لتعديل قانون الأسلحة وهو معروض حاليا أمام مجلس النواب وتسعى الحكومة من خلاله إلى الحد من تجارة الأسلحة داخليا ومنع نقل الأسلحة إلى دولة أخرى.

ثانيا – في المجال البحري

تقوم مصلحة خفر السواحل بتأمين السواحل اليمنية بالإمكانيات المتاحة وذلك من خلال تسيير الدوريات البحرية لضبط أي إخلالات أمنية قد تحدث من جهة البحر، وعملت على توسيع نشاطها من خلال إعداد خطة لعمل المصلحة لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بمساعدة من الجانب الأمريكي والخبرات الأمريكية وذلك لتطوير عمل المصلحة ليشمل الجوانب الأمنية اللازمة لتأمين جزء من الشريط الساحلي بحسب الخطة المرحلية للمصلحة ضمن جهود اليمن في مجال مكافحة الإرهاب، والذي يلزم لتنفيذها إمكانيات مادية كبيرة نسعى إلى توفيرها من خلال البحث عن الدعم من قبل الدول الصديقة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار اليمن شريك في مكافحة الإرهاب، ومرفق لكم بهذا نسخة من خطة المصلحة باللغة الانكليزية.

ثالثا – في المجال البري

تم تنفيذ المرحلة الأولى من خطة جمع الأسلحة المتوسطة والثقيلة ومنع حيازتها وذلك من خلال الآتي:

(أ) شراء الأسلحة الخطيرة ومنها الصواريخ المحمولة على الكتف والرشاشات المتوسطة والخفيفة من المواطنين. حيث وصل مقدار ما أُنفق على الشراء مبلغ (عشرة مليار ريال يمني) وقد أثّر ذلك على الميزانية المخصصة لمجالات التنمية كونها تعتبر أعباء إضافة على ميزانية الدولة.

(ب) ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية في شراء بعض الأسلحة الخطيرة الموجودة لدى المواطنين وذلك مثل الصواريخ المحمولة على الكتف وقد تم جمع عدد من الأسلحة وتدميرها تحت إشراف الخبرات الأمريكية لضمان التخلص منها بصورة مشروعة.

(ج) التحضير لتنفيذ المرحلة الثانية من خطة جمع الأسلحة والتي تتكون من أربع مراحل هي:

'١' التهيئة والإعداد لعملية جمع الأسلحة وذلك من خلال جمع المعلومات عن الأشخاص الذين توجد بحوزتهم أسلحة وتقدير الوقت المناسب لتنفيذ الخطة.

'٢' وضع البرامج التنفيذية للخطة وذلك من خلال:

- تحديد الأسلحة المطلوب ضبطها ومبلغ التعويض المناسب لكل قطعة.
- إعداد برامج إعلامية تبين أهمية التخلي عن السلاح باعتباره مظهرا غير حضاري وسببا رئيسيا في ارتكاب معظم الجرائم.
- إصدار إعلان من قبل وزارة الداخلية يتضمن دعوة المواطنين للتعاون والمساهمة في تنفيذ خطة جمع الأسلحة وتحديد موعد زمني للتنفيذ، وأن الحكومة سوف تباشر فور انتهاء المهلة الزمنية المحددة لتسليم الأسلحة بشكل طوعي في مقابل التعويض المحدد من قبل اللجنة المعنية إجراءات البحث والتحري عن الأسلحة والأشخاص الذين يحوزونها وتطبيق القوانين النافذة.

'٣' بدء التنفيذ ميدانيا وذلك من خلال تشديد الإجراءات الأمنية في المنافذ والسواحل والأماكن المحتمل فيها ارتكاب جريمة تهريب الأسلحة.

'٤' بعد انتهاء المهلة المحددة يتم مباشرة إجراءات جمع المعلومات عن الأسلحة وإجراءات الضبط بالتنسيق مع الأجهزة القضائية.

ونظرا لأن ذلك يعتبر من الأعباء الإضافية التي تؤثر على مجالات التنمية فإنه لتنفيذ هذه المرحلة يتطلب البحث عن الدعم اللازم للتنفيذ ومن المأمول أن نجد دعم من قبل الدول الصديقة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية كون ذلك يعتبر من الجهود التي يبذلها اليمن لمكافحة الإرهاب.

المرفق الثالث

تفاصيل الرحلات الجوية من اليمن إلى بوساسو (الصومال)

التاريخ	رقم الرحلة	رمز الطائرة	الطريق	الساعة
١ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 707	AN 26	عدن إلى بوساسو	الوقت المقدر للوصول ١٠/١٥
١ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 707		بوساسو إلى عدن	الوقت التقريبي للمغادرة ١٣/١١
٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 708	AN 26	عدن إلى بوساسو	الوقت المقدر للوصول ١٠/٠٧
٢ تموز/يوليو ٢٠٠٥	YAF 708		بوساسو إلى عدن	الوقت التقريبي للمغادرة ١٣/٠٤
٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 1177	AN 26	عدن إلى بوساسو	الوقت المقدر للوصول ٦/٣٧
٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 1178		بوساسو إلى عدن	الوقت التقريبي للمغادرة ١٠/٢٩
٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 1177	AN 26	عدن إلى بوساسو	الوقت المقدر للوصول ٨/١٢
٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 1177		بوساسو إلى عدن	الوقت التقريبي للمغادرة ١٠/٤٦
٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 1177	AN 26	عدن إلى بوساسو	الوقت المقدر للوصول ٧/٣٤
٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 1178		بوساسو إلى عدن	الوقت التقريبي للمغادرة ١٠/٢٣
٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 1177	AN 26	عدن إلى بوساسو	الوقت المقدر للوصول ٩/١٣
٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 1177		بوساسو إلى عدن	الوقت التقريبي للمغادرة١١/٤٠
٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 1177	AN 26	عدن إلى بوساسو	الوقت المقدر للوصول ٨/٢٤
٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 1177		بوساسو إلى عدن	الوقت التقريبي للمغادرة ١٠/٠٥
١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 616	AN 26	عدن إلى بوساسو	الوقت المقدر للوصول ٨/١٥
١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥	YAF 616		بوساسو إلى عدن	الوقت التقريبي للمغادرة –

المرفق الرابع

عينات عن مصادر الإيرادات

الأفراد	''الإدارة المحلية'' منطقة السيطرة	مصادر الإيرادات
موسى سودي ''يالاهاو''	شمال مقديشو، منطقة بلكاد	مطار الجزيرة وميناء الشاطئ
محمد قنيار أفرح	منطقتا دينيلي وبرمودا في مقديشو	مدرج دينيلي الجوي، ميناء المعن البحري بصفته مساهما
بشير راجي	شمال مقديشو	مدرج ايسيلي الجوي وميناء المعن البحري بصفته مساهما (رئيسا للصادرات)
محمد عمر حبيب دهيري	مدينة جوهر، نصَّب نفسه ''حاكما'' لمنطقة ''شبيلي'' الوسطى	ضرائب على الأعمال التجارية في المدينة، وضرائب دخول
العقيد بري هيرالي	مدينة كيسمايو، منطقة جوبا السفلى	مطار كيسمايو، وميناء كيسمايو البحري وصادرات الفحم
الشيخ يوسف محمد سعيد إندوهادي	شبيلي السفلى، نصَّب نفسه ''حاكما'' لمنطقة شبيلي السفلى	إيرادات من ميناء ماركا، وميناء براوة، وضرائب على المنظمات غير الحكومية، ومزارع مخدرات

(أ) المدرج الجوي: يشمل ضرائب الاستعمال ورسوم الهبوط وضرائب المسافرين. الميناء: يشمل ضرائب الواردات والصادرات وضرائب الرسو.

المرفق الخامس

قائمة بالسفن التي هاجمها القراصنة قبالة الساحل الصومالي بالمحيط الهندي وخليج عدن

	التاريخ	اسم السفينة	الملاحظات
١ -	٨ آذار/مارس ٢٠٠٥	يخت مهدي	محاولة للصعود على متن السفينة
٢ -	٨ آذار/مارس ٢٠٠٥	يخت غندالف	محاولة للصعود على متن السفينة
٣ -	١١ آذار/مارس ٢٠٠٥	غريت لك	محاولة للصعود على متن السفينة
٤ -	١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥	أُنر بيسكادوريس	محاولة للصعود على متن السفينة
٥ -	١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥	ن م ت سيلفيا	محاولة للصعود على متن السفينة
٦ -	١٦ آذار/مارس ٢٠٠٥	أور. سيريكينافا	الاحتفاظ بالسفينة والطاقم كرهائن إنقاذ السفينة والطاقم
٧ -	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥	ترست دبي	محاولة للصعود على متن السفينة
٨ -	١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	السفينة التجارية تيمبوك	صعد القراصنة على متنها وتغلب الطاقم على القراصنة
٩ -	٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	السفينة التجارية فايستي غاز	الاحتفاظ بالسفينة والطاقم كرهائن وتسديد مبلغ ٠٠٠ ٣١٥ دولار للإفراج عنهم
١٠ -	٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥	السفينة التجارية سيملو	أخذت رهينة وتمت المطالبة بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار
١١ -	١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥	السفينة التجارية هانسيدو	أطلقت عليها الأسلحة النارية
١٢ -	١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥	السفينة التجارية بارانا	أطلقت عليها الأسلحة النارية
١٣ -	١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥	رو رو شيب	أطلقت عليها الأسلحة النارية
١٤ -	١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥	سفينة حاويات	أطلقت عليها الأسلحة النارية
١٥ -	٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥	جولي ماروني	محاولة للصعود على متن السفينة
١٦ -	٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥	ناقلة بضائع سائبة	أطلقت عليها الأسلحة النارية
١٧ -	٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥	تشيلو دي ميلانو	أطلقت عليها الأسلحة النارية
١٨ -	٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥	تشيلو دي ميلانو	محاولة ثانية للصعود على متن السفينة

المرفق السادس

رد حكومة إثيوبيا على فريق الرصد

٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

عزيزي السيد شيمسكي،

أود إبلاغكم باستلام رسالتكم المؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥، التي قمت بإرسالها بصفتكم منسقا لفريق الرصد المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٥٨ (٢٠٠٤) بشأن الصومال.

وقد استشارت البعثة الدائمة السلطات المعنية في إثيوبيا، وأكدت لها هذه السلطات أن الادعاءات لا أساس لها من الصحة ولا تقوم على أي سند.

وإثيوبيا، بصفتها جهة مستفيدة بشكل مباشر من السلام في الصومال، ليس لديها ما يدعوها على الإطلاق إلى الإسهام في زعزعة استقرار البلد عن طريق ضخ المزيد من الأسلحة في منطقة تحولت بالفعل إلى سوق للسلاح.

وتدل مساهمة إثيوبيا في عملية السلام في الصومال، خلال الأربع عشرة سنة الماضية، على التزام إثيوبيا باستقرار الصومال.

وسيسعد البعثة الدائمة أن تتاح لها فرصة مناقشة المسألة معكم.

(توقيع) تيرونيش **زينا**
السفير
القائم بالأعمال بالنيابة

المرفق السابع

البلدان التي جرت زيارتها وممثلو الحكومات والمنظمات وكيانات القطاع الخاص الذين أجريت مقابلات معهم

فرنسا

وزارة الخارجية

كينيا

المسؤولون الحكوميون

وزارة الدفاع الكينية (البحرية)

ممثلو الدول

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية بالصومال، حسين م. عيديد

سفارة فرنسا

المنظمات الدولية

الممثل الخاص للأمين العام، فرانسوا لونسي فال (مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال)

الاتحاد الأوروبي، وفد المفوضية الأوروبية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (الأمم المتحدة)

لجنة الصليب الأحمر الدولية

برنامج الأغذية العالمي

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن (الأمم المتحدة)

منظمة الطيران المدني الدولي

المنظمة البحرية الدولية

جهات أخرى

المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

هيئة موانئ كينيا

مسؤول التنسيق الوطني الكيني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة

هيئة طيران ''بلو بيرد''

الإمارات العربية المتحدة

رابطة الخدمات المالية الصومالية، دبي

الولايات المتحدة الأمريكية

ممثلو الدول

الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة

الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة

البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة

المنظمات الدولية

فريق الرصد التابع للأمم المتحدة والمعني بالقاعدة والطالبان

اليمن

المسؤولون الحكوميون

وزير الداخلية

نائب وزير الخارجية